نسوية

من أجل الـ

٩٩٪

مانيفستو لحركة اجتماعية جديدة

نانسي فريزر

تشينزيا أروتزا

تثي باتاتشاريا

ترجمة
محمد رمضان

مراجعة
إلهام عيداروس

نسوية

من أجل الـ

99%

مانيفستو لحركة اجتماعية جديدة

نسوية

من أجل الـ

99%

مانيفستو لحركة اجتماعية جديدة

نانسي فريزر

تشيتريا أروتزا

تيْ باتاتشاريا

ترجمة
محمد رمضان

مراجعة
إلهام عيداروس

صفصافة
SAFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SAFSAFA.NET

إهداء

لرابطة نهر كومباهي[1] التي عرفت هذا الطريق مبكرًا.

وللنسويات المضربات في بولندا والأرجنتين اللاتي يطأن أرضًا جديدة كل يوم.

---

1 - رابطة نهر كومباهي Combahee River Collective مجموعة نسوية راديكالية تكونت بالأساس من نساء ذوات أصول إفريقية مثليات. أسستها باربرا سمبث وأخريات. نشطت في الفترة ما بين 1980-1974 في بوسطن بأمريكا. واتخذت اسمها من نهر كومباهي في ولاية كارولينا الجنوبية. حيث تمت هناك -وبالتحديد في منطقة بورت رويال- حملة عسكرية أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بقيادة هاريت توبمان إحدى النساء ذوات الأصول الإفريقية في عام 1863. حررت تلك الحملة أكثر من 750 عبدًا. وتعتبر أول حملة عسكرية تقودها امرأة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

المحتويـــــات

9	مانيفستو
15	الأطروحة الأولى
21	الأطروحة الثانية
25	الأطروحة الثالثة
29	الأطروحة الرابعة
35	الأطروحة الخامسة
41	الأطروحة السادسة
51	الأطروحة السابعة
59	الأطروحة الثامنة
67	الأطروحة التاسعة
71	الأطروحة العاشرة
77	الأطروحة الحادية عشرة
81	خاتمة
85	إعادة تصور الرأسمالية وأزمتها
89	ما هو إعادة الإنتاج الاجتماعي؟
95	أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي
103	سياسة النسوية من أجل الـ99 % .

مانيفستو

مفترق طرق

في ربيع عام 2018، صرحت شيريل ساندبرج Sheryl Sandberg -مديرة العمليات في فيسبوك- أننا «سنكون في حال أفضل كثيرًا إذا أُدير نصف دول وشركات العالم من قبل النساء، ونصف منازل العالم من قبل الرجال». وأضافت: «لا ينبغي أن نرضى بأقل من ذاك الهدف». ساندبرج من أبرز أنصار نسوية الشركات، وقد صنعت اسمها (وأموالها أيضًا) من خلال تشجيع المديرات على الانخراط والمشاركة الفعالة في مجلس إدارات الشركات. لقد كانت كبيرة الموظفين لدى وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سامرز Larry Summers –الرجل الذي أزال الضوابط من وول ستريت- وكانت تنصح النساء دون أي تردد بأن النجاح الذي يتحقق في عالم الأعمال عن طريق الصلابة هو الطريق الملكي للمساواة على أساس النوع.

في نفس ذلك الربيع، شل إضراب نسوي نضالي إسبانيا. شارك في ذلك الإضراب النسوي huelga feminista الذي استمر لـ24 ساعة أكثر من خمسة ملايين، ودعت المُنظِّمات إلى «مجتمع خالٍ من القمع والاستغلال والعنف على أساس النوع... إلى

ثورة ونضال ضد تحالف الأبوية والرأسمالية الذي يريدنا جميعًا مطيعين وخاضعين وصامتين». وحين غربت الشمس عن مدريد وبرشلونة، أعلنت المضربات النسويات للعالم ما يلي: «في 8 مارس، نضرب ونوقف كل أنشطة الإنتاج وإعادة الإنتاج»، وأنهن لن يقبلن «بظروف عمل أسوأ أو أجور أقل من الرجال مقابل نفس العمل».

يمثل الاتجاهان السابقان اتجاهين متعارضين في ما يخص الحركة النسوية المعاصرة. من ناحية، ساندبرج ومثيلاتها يعتبرن النسوية خادمة مخلصة للرأسمالية. يردن عالمًا يتوزع فيه عبء إدارة الاستغلال في أماكن العمل والقمع في النظام الاجتماعي كله بالتساوي بين رجال ونساء الطبقة الحاكمة. هذه رؤية لافتة لتكافؤ الفرص في الهيمنة، يُطلَب بموجبها من الناس العاديين -باسم النسوية- أن يشعروا بالامتنان لأن من يقوّض نقاباتهم، أو يتحكم في طائرة مسيّرة لتقتل آبائهم، أو يحبس أطفالهم في أقفاص حديدية على الحدود، امرأة وليس رجلًا. وعلى النقيض من نسوية ساندبرج الليبرالية، تصر مُنظمات الإضراب النسوي في إسبانيا على إنهاء الرأسمالية؛ هذا النظام الذي يخلق السادة والحدود الجغرافية، ويصنع تلك الطائرات المسيّرة لكي يحمي نفسه.

في مواجهة هاتين الرؤيتين للنسوية، نجد أنفسنا عند مفترق طرق، وخيارنا سيكون له تبعات غير عادية على الإنسانية.

يقودنا أحد تلك الطرق إلى خراب هذا الكوكب، بحيث تصبح الحياة الإنسانية بائسة لدرجة غير مسبوقة إن لم تصبح مستحيلة تمامًا، ويشير الطريق الآخر إلى عالم من النوع الذي طالما حلمت البشرية أن تعيش فيه؛ عالم عادل تتوزع فيه الثروات والموارد الطبيعية بشكل عادل بين الجميع، ويتحول فيه العدل والحرية إلى واقع ملموس وليس مجرد طموحات.

الاختلاف لا يمكن أن يكون أكثر وضوحًا من هذا، لكن ما يجعلنا أمام خيار ملح الآن هو غياب أي طريق وسط معقول. ويعود غياب البدائل إلى النيوليبرالية؛ الشكل المالي الأكثر توحشًا من الرأسمالية التي اجتاحت العالم في العقود الأربعة الأخيرة. وحيث إن هذه النسخة من الرأسمالية، سممت الغلاف الجوي وشوهت كل مظاهر الحكم الديمقراطي وضغطت على قدراتنا الاجتماعية حتى نقطة الانهيار وجعلت الأوضاع المعيشية بشكل عام للأغلبية الساحقة من الناس أكثر سوءًا، فرفعت من كلفة كل نضال اجتماعي وحولت الجهود المتزنة لتحقيق إصلاحات متواضعة في النظام الرأسمالي إلى معارك ضارية من أجل البقاء. في الظرف الحالي، ولّى وقت الحياد وعلى النسويات أن يتخذنّ موقفًا: هل سنستمر نحن النسويات في السعي إلى «تكافؤ الفرص في السيطرة» بينما يحترق الكوكب؟ أم سنعيد تخيل العدالة على أساس النوع في صيغة مناهضة للرأسمالية تقودنا لتجاوز الأزمة الحالية نحو مجتمع جديد؟

هذا المانيفستو (البيان) عبارة عن ملخص لهذا الطريق البديل، سبيل نراه ضروريًا وممكنًا؛ إذ أصبحت «النسوية المعادية للرأسمالية» فكرة ممكنة اليوم، ويعود هذا جزئيًا إلى انهيار مصداقية النخب السياسية في كل أنحاء العالم. ضحايا هذا الانهيار ليسوا فقط من أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط التي روجت للنيوليبرالية (وأصبحت الآن أشبه ببقايا كريهة لما كانت عليه سابقًا)، وإنما أيضًا حلفاؤهم من نسويات الشركات -على غرار ساندبرج- الذين فقدت قشرتهم التقدمية بريقها. تلقت النسوية الليبرالية هزيمة فادحة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة في 2016، حيث فشل ترشيح هيلاري كلينتون الذي تم الترويج له بشدة في إثارة حماس الناخبات. حدث ذلك لسبب وجيه، فكلينتون جسدت الانفصال العميق بين صعود نساء النخبة إلى المناصب العليا والتحسن الفعلي في حياة الأغلبية الساحقة. كانت هزيمة كلينتون بمثابة جرس الإنذار لنا جميعًا، فقد كشفت عن إفلاس النسوية الليبرالية، وخلقت مدخلًا لتحديها من على اليسار. فمع الفراغ الذي تركه هبوط الليبرالية، لدينا فرصة لكي نبني نسوية أخرى؛ نسوية لها تعريف آخر لما يمكن اعتباره قضايا نسوية، وتوجهًا طبقيًا مختلفًا، وروحًا مختلفة. نسوية جذرية تعمل على تغيير الوضع القائم. هذا المانيفستو هو محاولتنا لتعزيز تلك النسوية الأخرى. لا نكتب هنا لكي نرسم مجتمعًا مثاليًا متخيلًا، وإنما لكي نحدد الطريق الذي يجب أن نسلكه لنصل لمجتمع عادل. نهدف هنا لأن نشرح لماذا يجب على

النسويات أن يخترن طريق الإضرابات النسوية، ولماذا ينبغي علينا الاتحاد مع الحركات الأخرى المناهضة للرأسمالية والمناهضة للنظام، ولماذا يجب أن تصبح حركتنا نسوية من أجل الـ 99%. فقط من خلال التشبيك مع المجموعات المناهضة للعنصرية والمناضلة من أجل القضايا البيئية، والنشطاء المدافعين عن حقوق المهاجرين والحقوق العمالية، يمكننا أن نجعل النسوية جديرة بمواجهة تحديات عصرنا. بالرفض القاطع لمبدأ الانخراط في قيادة الشركات الذي روجت له شيريل ساندبرج ونسوية الـ 1%، يمكن أن تصبح نسويتنا شعلة أمل لباقي الناس.

ما شجعنا على مباشرة هذا المشروع الآن هو الموجة الجديدة من الناشطية النسوية المناضلة. هذه ليست نسوية الشركات التي تسببت في كوارث للنساء العاملات، وتعاني الآن من نزيف مستمر لمصداقيتها، ولا هي نسوية الإقراض متناهي الصغر microcredit feminism التي تدّعي أنها «تمكن» نساء جنوب العالم عبر إقراضهنّ مبالغ صغيرة من المال. بالأحرى، ما يمدنا بالأمل هو الإضرابات النسوية والنسائية إبان عامي 2017 و2018، هذه الإضرابات والحركات المنظمة بشكل متزايد التي تتطور حولها هي التي ألهمت نسوية الـ99% والآن تجسدها.

الأطروحة الأولى

موجة نسوية جديدة تعيد اختراع الإضراب.

بدأت حركة الإضرابات النسوية الأخيرة في بولندا في أكتوبر 2016 حينما نظمت أكثر من 100 ألف امرأة إضرابات ومسيرات للاعتراض على حظر الإجهاض في البلاد. بنهاية الشهر، كان تيار الرفض الجذري قد عبر المحيط نحو الأرجنتين، حيث ردت النساء المضربات على جريمة قتل لوسيا بيريز [1] Lucia Perez البشعة بالصيحة النضالية Ni una menos(لن يحدث لامرأة أخرى). وسرعان ما انتشر في إيطاليا وإسبانيا والبرازيل وتركيا وبيرو والولايات المتحدة و تشيلي وعشرات من الدول الأخرى. بدأت الحركة في الشوارع، ثم امتدت عبر أماكن العمل والمدارس حتى وصلت لعوالم الفن والإعلام والسياسة اللامعة. وخلال السنتين الماضيتين، انتشرت شعارات الحركة بقوة حول العالم، ومنها: #NosotrasParamos (سنوقف القتل) و#WeStrike (مضربون) و#VivasNosQueremos (نريد أن نبقى أحياء)

1- لوسيا بيريز هي مراهقة أرجنتينية تم اغتصابها وقتلها في عام 2016 على أيدي رجلين أفرجت المحكمة عنهما في نفس العام لعدم كفاية الأدلة. مما أطلق حركة احتجاجات واسعة على العنف ضد المرأة في الأرجنتين.

و#NiUnaMenos (لن يحدث لامرأة أخرى) و#TimesUp (انتهى الوقت) و#Feminism4the99 (نسوية للـ99%). كانت موجة صغيرة في البداية، ثم كبرت وصارت مدًّا هائلًا: حركة نسوية عالمية جديدة يمكن أن تكتسب القوة الكافية لتعطيل التحالفات القائمة وإعادة رسم الخريطة السياسية.

ما كان عبارة عن سلسلة من الفاعليات في كل بلد على حدة أصبح في 8 مارس 2017 حركة عابرة للحدود حين قررت المُنظمات حول العالم أن يضربن معًا. وبهذه الضربة الجريئة، أعدن تسييس اليوم العالمي للمرأة. وبرفضهن لترهات عدم التسييس الرديئة (كدعوات تناول الطعام والشراب وبطاقات المعايدة من المحال الفاخرة في هذا اليوم)، أعادت المنظمات إحياء الجذور التاريخية لليوم في النسوية الاشتراكية والعمالية التي كادت أن تُنسى. تحركاتهن استدعت روح حشود النساء العاملات في بدايات القرن العشرين من إضرابات ومظاهرات ضخمة قادتها في المقام الأول نساء مهاجرات ويهوديات في الولايات المتحدة ألهمن الاشتراكيين الأمريكيين أن ينظموا أول يوم وطني للمرأة والاشتراكيتين الألمانيتين لويزا زايتز Luise Zietz وكلارا زيتكن Clara Zetkin أن تَدْعُوَا لليوم العالمي للمرأة العاملة.

بإعادة إحياء تلك الروح النضالية، تستعيد الإضرابات النسوية اليوم جذورنا في النضالات التاريخية من أجل حقوق العمال

والعدالة الاجتماعية، وبتوحيد نساء تفصلهن محيطات وجبال وقارات، بالإضافة إلى حدود بين الدول وأسوار مصنوعة من الأسلاك الشائكة وجدران، تعطي للشعار القديم «التضامن هو سلاحنا» معنى جديدًا. وبكسر عزلة الجدران المحلية والرمزية، تبين الإضرابات الإمكانيات السياسية الهائلة لقوة النساء؛ قوة من يحافظ عملهن -مدفوع وغير مدفوع الأجر- على العالم.

لكن ذلك ليس كل شيء، فهذه الحركة المزدهرة اخترعت طرقًا جديدة للإضراب، وأدخلت في شكل الإضراب نفسه نوعًا جديدًا من السياسة. وبالجمع بين الامتناع عن العمل والمسيرات والمظاهرات وإغلاق المنشآت الصغيرة وأعمال الحصار والمقاطعة، تجدد الحركة رصيد الإضراب الذي كان ضخمًا في ما مضى وانكمش بشدة بسبب الهجوم النيوليبرالي المستمر لعقود. في الوقت نفسه، هذه الموجة الجديدة تعمل على مقرطة الإضرابات وتوسيع نطاقاتها، من خلال توسيعها لمفهوم العمل نفسه قبل أي شيء. هذه الناشطية القائمة على الإضرابات النسائية ترفض اقتصار المفهوم على العمل مدفوع الأجر، فهي تقوم أيضًا بالامتناع عن العمل المنزلي والجنس والابتسامات. وبإظهار الدور الأساسي للعمل غير مدفوع الأجر الموزع حسب النوع في المجتمعات الرأسمالية، تلفت الانتباه للأنشطة التي يستفيد منها رأس المال لكنه لا يدفع مقابلها. وبالنسبة للعمل مدفوع الأجر أيضًا، تتبنى المضربات رؤية أكثر اتساعًا لما يعتبر قضايا عمالية. يوسعون من مفهوم قضايا العمل، فلا تقتصر فقط على عدد ساعات العمل

أو الأجور بل تتناول أيضًا الاعتداء والتحرش الجنسي ومعوقات العدالة الإنجابية والقيود المفروضة على الحق في الإضراب.

نتيجةً لكل ما سبق، فإن الموجة النسوية الجديدة تحمل إمكانات كبيرة للتغلب على التعارض العسير والمقسم بين «سياسات الهوية» و«السياسات الطبقية». وبكشفها عن وحدة «مكان العمل» و«الحياة الخاصة»، ترفض حصر نضالاتها في تلك المساحات فقط. وبإعادة تعريف ما يعتبر «عملًا» ومَن يعتبر «عاملًا»، ترفض بخس الرأسمالية هيكليًّا لقيمة عمل النساء سواء أكان مدفوعًا أو غير مدفوع الأجر. وإجمالًا، النسوية القائمة على الإضراب النسائي تطرح إمكانية مرحلة جديدة غير مسبوقة من الصراع الطبقي؛ مرحلة نسوية أممية بيئية مناهضة للعنصرية.

يأتي هذا التدخل في وقته، فحركة الإضرابات النسائية النضالية تفجرت في لحظة أصبحت فيها النقابات التقليدية المتركزة في قطاع التصنيع أضعف من أي وقت مضى. ولبثّ الحياة في الصراع الطبقي، توجه النشطاء إلى حلبة جديدة، ألا وهي الاعتداء النيوليبرالي الضاري على الرعاية الصحية والتعليم والمعاشات والإسكان العام. وباستهدافهم للجانب الآخر من هجوم رأس المال المستمر لأربعة عقود على ظروف حياة الطبقة العاملة والوسطى، دربوا أعينهم على رؤية العمل والخدمات اللازمة للحفاظ على بقاء البشر والمجتمعات. وهنا، في فضاء «إعادة الإنتاج الاجتماعي»، نجد الكثير من الإضرابات ومعارك المقاومة

شديدة النضالية. من موجة إضرابات المعلمين والمعلمات في الولايات المتحدة للنضال ضد خصخصة المياه في أيرلندا وحتى إضرابات عمال الصرف من الداليت Dalit[2] في الهند. في كل هذه النضالات التي قادتها وقامت بها نساء، تمرد العمال ضد اعتداء رأس المال على إعادة الإنتاج الاجتماعي. على الرغم من أن هذه الإضرابات لا تنتمي رسميًّا لحركة الإضرابات النسائية العالمية، فإن بينهما الكثير من المشتركات. فهي أيضًا العمل الضروري لإعادة إنتاج حيواتنا، مع معارضتها لاستغلاله. وكذلك، تجمع بين المطالب المتعلقة بالأجور وأماكن العمل والمطالب المتعلقة بزيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية. في دول كالأرجنتين وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، اكتسبت نسوية الإضرابات النسائية دعمًا كبيرًا من القوى المعارضة لخطط التقشف. لم تضم تلك الحركات نساء وأشخاصًا غير نمطيين جنسيًّا، وإنما انضم رجال أيضًا للتظاهرات الضخمة التي نظمتها الحركة ضد تقليل ميزانيات التعليم والصحة والإسكان والنقل وحماية البيئة. من خلال معارضتها لاعتداء رأس المال المالي على هذه «السلع العامة»، أصبحت الإضرابات النسوية محفزًا ونموذجًا لجهود مستندة إلى أسس متنوعة للدفاع عن مجتمعاتنا.

وإجمالًا، الموجة الجديدة من الناشطية النسوية النضالية تعيد

2- الداليت (Dalit) تعني (المهمشين). وهي مجموعة عرقية في الهند ليس لها مكان في النظام الطبقي التقليدي في الهند. والذي يتسم بتقاطعات دينية وعرقية. يعتقد أن هؤلاء يشكلون نحو خُمس عدد السكان في الهند. (المترجم)

اكتشاف فكرة المستحيل، وتطالب بالخبز والورود[3]؛ الخبز الذي سلبته عقود النيوليبرالية من على موائدنا، وكذلك الجمال الذي يغذي أرواحنا من خلال بهجة التمرد.

3- يشار هنا لرمزية الخبز والورود في تاريخ الحركة النسوية الحديثة. والتي ترتبط بمظاهرات عاملات النسيج في 8 مارس 1908 في نيويورك. والتي حملت المتظاهرات فيها أرغفة الخبز للدلالة على مطالب العدالة الاجتماعية والورود للدلالة على التعاطف والمساواة التي يطلبها هؤلاء من الرجال. (المترجم)

الأطروحة الثانية

النسوية الليبرالية أفلست وحان الوقت لتجاوزها

ما زالت وسائل الإعلام السائدة تساوي بين النسوية والنسوية الليبرالية، لكن النسوية الليبرالية أبعد من أن تقدم الحلول، بل هي جزء من المشكلة. تلك النسوية التي تتمركز في شمال العالم بين شريحة المديرين والمهنيين، تركز على «المشاركة في مجالس الإدارات» و«كسر السقف الزجاجي».[4] هذه النسوية مكرسة لتمكين عدد ضئيل من النساء ذوات الامتيازات من الصعود في السلم الوظيفي في الشركات والرتب العسكرية، وتطرح رؤية للمساواة مرتكزة على السوق تتماشى جيدًا مع حماس الشركات الكبرى حاليًا لـ«التنوع». ورغم أنها تدين «التمييز» وتؤيد «حرية الاختيار»، ترفض النسوية الليبرالية بشكل ثابت معالجة القيود الاقتصادية الاجتماعية التي تجعل من الحرية والتمكين أمورًا مستحيلة بالنسبة لأغلبية النساء. لذا يبدو أن هدف النسوية الليبرالية الحقيقي ليس المساواة وإنما نظام الجدارة. وبدلًا من

4- يُقصَد بالسقف الزجاجي هنا الحد الأقصى للمناصب السياسية والإدارية التي يمكن للنساء نوليها. ويستخدم هذا التعبير كثيرًا خطاب النسوية الليبرالية خاصة في الشركات الكبرى. (المترجم)

السعي لإزالة التراتبية الاجتماعية، تهدف لـ«تنويعها» و«تمكين» النساء «الموهوبات» من الصعود للقمة. تنحصر مشكلة النساء وفقًا للنسوية الليبرالية في أنهن «مجموعة أقل تمثيلًا»، وبالتالي أنصارها يسعون لضمان قدرة عدد قليل من صاحبات الامتيازات على تبوُّء المناصب والحصول على أجور على قدم المساواة مع رجال طبقتهن. بحكم التعريف، المستفيدات الأساسيات هن من يمتلكن بالفعل مزايا اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة، أما الأخريات فيبقين في القاع.

بانسجامها الكامل مع اللامساواة المتزايدة، فإن النسوية الليبرالية تتعاقد من الباطن لإعادة إنتاج القمع، إذ تسمح للنساء اللاتي في مواقع إدارية ومهنية عليا بالانخراط في هذه المواقع العليا بتمكينهن من الاعتماد على المهاجرات ذوات الأجور الضعيفة اللاتي يعهدن لهن من الباطن على القيام بأعمال الرعاية والشؤون المنزلية الخاصة بهن. وبسبب عدم حساسيتها للطبقة والعرق، تربط قضيتنا بالنخبوية والفردانية. وبتقديمها للنسوية على أنها حركة مستقلة بذاتها، تربطنا بالسياسات التي تؤذي الأغلبية وتفصلنا عن النضالات التي تعارض هذه السياسات. باختصار، النسوية الليبرالية تُسيء لسمعة النسوية.

يبدو أن مزاج النسوية الليبرالية لا يتماشى فقط مع أعراف الشركات، وإنما أيضًا مع التيارات «العدائية» في الثقافة النيوليبرالية. فقصة الحب التي بينها وبين الترقي الفردي تخترق

بنفس القدر عالم مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تخلط بين النسوية وصعود أفراد من النساء. في ذلك العالم، تخاطر «النسوية» بأن تصبح مجرد هاشتاج رائج ووسيلة لترويج الذات تستخدم لترقية قلة أكثر من أن تحرر الكثيرين.

بشكل عام، تزوّد النسوية الليبرالية إذًا النيوليبرالية بالأعذار المثالية. إنها تغطي السياسات الرجعية بهالة من التحرر، فتتيح للقوى الداعمة لرأس المال العالمي أن تظهر بمظهر «تقدمي». هذه النسوية التي تتحالف مع المراكز المالية العالمية في الولايات المتحدة، بينما توفر غطاءً للعداء للإسلام في أوربا، هي نسوية الإناث صاحبات السلطة؛ زعيمات الشركات اللاتي يروجن لعقيدة المشاركة في الشركات، وكبار الموظفات اللاتي يدفعن ببرامج التكيف الهيكلي والتمويل متناهي الصغر في جنوب العالم، والسياسيات المحترفات اللاتي يرتدين البدل ويتلقّين مبالغ مكونة من ستة أرقام مقابل إلقاء خطاب في وول ستريت.

ردنا على النسوية الداعية لمشاركة النساء في أطر السلطة يتمثل في نسوية المقاومة. ليس لنا مصلحة في كسر السقف الزجاجي مع ترك الأغلبية الساحقة تنظف شظايا الزجاج. لا نريد الاحتفاء بالمديرات التنفيذيات في مكاتبهن الفارهة، بل التخلص من تلك المكاتب الفارهة.

الأطروحة الثالثة

نحتاج نسوية مناهضة للرأسمالية... نسوية من أجل الـ 99%

النسوية التي في أذهاننا تعترف بأن عليها الاستجابة لأزمة ذات أبعاد تاريخية: مستويات معيشة متدهورة وكارثة بيئية محدقة، حروب مستعرة ونزع مكثف للملكيات، هجرات جماعية تواجهها أسلاك شائكة، والانقلاب على حقوق اجتماعية وسياسية تم انتزاعها بشق الأنفس.

نتطلع لمواجهة هذه التحديات، ونرفض أنصاف الحلول، فالنسوية التي نتصورها تسعى لتناول الجذور الرأسمالية لتفشي البربرية. ترفض هذه النسوية أن تضحي برفاهية الأغلبية من أجل حماية حريات الأقلية، وتنتصر لاحتياجات وحقوق الأكثرية من النساء الفقيرات والعاملات والنساء المهاجرات والمنتميات لجماعات عرقية مهمشة، والنساء الكوير (أحرار الجنس) والعابرات والمعاقات، والنساء اللاتي يتم تشجيعهن على رؤية أنفسهن من «الطبقة الوسطى» رغم أن رأس المال يستغلهن. هذه النسوية لا تحصر نفسها في «قضايا النساء» بتعريفها التقليدي فقط، فبوقوفها مع كل من يتعرضون للاستغلال والسيطرة والقمع، تهدف لأن تصبح مصدر أمل للإنسانية كلها؛ لهذا نسميها

نسوية من أجل الـ99%.

بفضل الإلهام الذي قدمته الموجة الجديدة من الإضرابات النسائية، تنشأ نسوية الـ99% من بوتقة الخبرة العملية المستندة إلى تفكير نظري. بينما تعيد النيوليبرالية تشكيل القمع على أساس النوع أمام أعيننا، نرى أن الطريق الوحيد الذي يستطيع من خلاله النساء والأشخاص غير النمطيين من حيث النوع أن يتمتعوا فعليًا بالحقوق التي اكتسبوها على الورق أو التي لا يزالون ينتظرون الحصول عليها هو بتغيير النظام الاجتماعي الذي يفرّغ الحقوق من مضمونها. على سبيل المثال، تقنين الإجهاض في ذاته لا يفيد كثيرًا النساء الفقيرات ونساء الطبقة العاملة لأن قدراتهن المالية لا تكفي ثمنه أو لا يستطعن الوصول للعيادات التي تقدمه. فالعدالة الإنجابية تتطلب خدمات صحية مجانية ومتاحة للجميع ولا تهدف للربح، وكذلك تتطلب إنهاء الممارسات العنصرية التسلطية في مهنة الطب. وبالمثل، مطالب المساواة في الأجور بالنسبة للنساء الفقيرات ونساء الطبقة العاملة قد لا تعني سوى المساواة في البؤس، ما لم تأتِ مع وظائف تدفع أجورًا معيشية سخية مع حقوق عمالية حقيقية وفعالة وتنظيم جديد لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية. كذلك، القوانين التي تجرم العنف على أساس النوع تصبح نكتة قاسية إذا كانت تغض الطرف عن التحيز على أساس الجنس والعنصرية البنيويين في أنظمة العدالة الجنائية ولا تمس وحشية الشرطة والاحتجاز الجماعي والتهديد بالترحيل للمهاجرين والتدخلات

العسكرية والتحرش والإساءة في أماكن العمل. وأخيرًا، يظل التحرر القانوني فارغًا من مضمونه ما لم يتضمن خدمات عامة وإسكانًا اجتماعيًا وتمويلًا لضمان أن تستطيع النساء ترك أي مكان يواجهن فيه العنف سواء في المنزل أو العمل.

بهذه الطرق وغيرها، تسعى نسوية الـ99% إلى إحداث تغيير اجتماعي عميق وبعيد المدى. ولهذا -باختصار- لا يمكنها أن تكون حركة معزولة. نقترح إذًا أن تتحالف هذه النسوية مع كل الحركات التي تدافع عن الـ99% من الناس سواء بالنضال من أجل العدالة البيئية والتعليم المجاني عالي الجودة وزيادة الإنفاق على الخدمات العامة والإسكان منخفض التكلفة وحقوق العمال والرعاية الصحية الشاملة المجانية أو من أجل عالم بلا حروب وبلا عنصرية. فقط من خلال التحالف مع تلك الحركات يمكننا أن نكتسب القوة والرؤية لتفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية والمؤسسات التي تقمعنا.

تتبنى نسوية الـ99% الصراع الطبقي ومحاربة العنصرية المؤسسية، إذ تضع في مركز اهتمامها هموم نساء الطبقة العاملة من كل الشرائح: منتميات لجماعات عرقية مهمشة أو مهاجرات أو بيضاوات، نمطيات أو عابرات أو غير نمطيات، ربات بيوت أو عاملات بالجنس، يحصلن على أجورهن بالساعة أو الأسبوع أو الشهر أو لا يحصلن على أجر على الإطلاق، عاطلات عن العمل أو يعملن في وظائف عارضة، ومسنات أو شابات. هذه نسوية أممية

بقوة، ولهذا تناهض بشكل راسخ الإمبريالية والحروب. النسوية التي من أجل الـ99% لا تناهض النيوليبرالية فقط وإنما تناهض الرأسمالية أيضًا.

الأطروحة الرابعة

نعيش أزمة اجتماعية عميقة والسبب الرئيس لتلك الأزمة هو الرأسمالية

بالنسبة للمراقبين المنتمين للتيار السائد، بدأت في 2007-2008 أسوأ أزمة مالية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ورغم أن هذا كلام سليم إلا أنه محدود وضيق جدًّا كمدخل لفهم الأزمة الحالية. ما نعيشه الآن أزمة مجتمع بأكلمه؛ هذه الأزمة ليس مقتصرة على المسائل المالية، وإنما هي في الوقت نفسه أزمة اقتصاد وبيئة وسياسة و«رعاية». إنها أزمة عامة تخص شكلًا بعينه من التنظيم الاجتماعي، وهي في أساسها أزمة رأسمالية، وبالخاص أزمة النسخة شديدة التوحش من الرأسمالية التي نعيشها اليوم؛ نسخة معولمة ومالية ونيوليبرالية.

تولد الرأسمالية مثل تلك الأزمات دوريًّا، ولأسباب ليست عرَضية؛ فهذا النظام لا يعيش فقط باستغلال العمال الذين يتقاضون أجورًا، وإنما أيضًا يستفيد مجانًا بالطبيعة والسلع العامة والعمل غير مدفوع الأجر الذي يعيد إنتاج البشر والمجتمعات. مدفوعًا بالسعي الحثيث نحو الربح غير المحدود، يتوسع رأسمال المال عن طريق الاستفادة بكل هذه الأشياء دون دفع مقابل تجديدها

(إلا حينما تجبر على القيام بهذا). إن رأس المال مستعد بموجب منطقه نفسه أن يلوث البيئة ويستغل السلطات العامة وينهب العمل الرعائي غير مدفوع الأجر، ولهذا يهدد كل فترة استقرار الشروط التي يعتمد -ونعتمد كلنا- عليها في العيش. والأزمة جزء أصيل من تكوينه.

أربعة عقود من النيوليبرالية أدت إلى انخفاض الأجور وإضعاف حقوق العمال وتدمير البيئة واغتصاب الطاقات المتاحة للحفاظ على الأسر والمجتمعات، مع نشر المخالب المالية في مختلف أنحاء النسيج الاجتماعي. فلا عجب إذًا أن الجماهير اليوم في أنحاء العالم يصرخون: «هذا يكفي». إنهم منفتحون على التفكير خارج الصندوق، ويرفضون الأحزاب السياسية القائمة والمنطق النيوليبرالي المنتشر بخصوص «المنافسة في السوق الحرة» و«تساقط الثمار الاقتصادية» و«مرونة سوق العمل» و«الديون غير المستدامة». والنتيجة وجود فراغ متسع في القيادة والتنظيم وشعور متنامٍ بأن هناك شيئًا يجب أن يتغير.

نسوية الـ99% من القوى الاجتماعية التي قفزت في هذه الثغرة، لكننا لا نسيطر وحدنا على هذه الساحة. وإنما يشاركنا إياها العديد من اللاعبين السيئين. فالحركات اليمينية الصاعدة تعِد في كل مكان بتحسين حياة الأسر التي من الإثنية والقومية والدين «الصحيحين» عن طريق إنهاء «التجارة الحرة» وتقييد الهجرة وحقوق النساء والملونين و الـLGBTQ+ (المثليين

ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين وأحرار الجنس وكل من هم غير نمطيين من ناحية الميول والهويات الجنسية).

وفي الوقت نفسه، على الجانب الآخر، التيارات السائدة في «المقاومة التقدمية» تطرح برنامجًا غير مُرضٍ هي الأخرى. وفي إطار جهود أنصار المالية العالمية للحفاظ على الوضع القائم، يسعون لإقناع النسويات والمناهضين للعنصرية والمدافعين عن البيئة بتوحيد الصفوف مع «الحماة» الليبراليين والاستغناء عن المشروعات الأكثر طموحًا والأكثر مساواةً للتغيير الاجتماعي. النسويات اللاتي يستهدفن الـ99% يرفضن هذا العرض. إننا لا نرفض فقط الشعبوية الرجعية وإنما خصومها النيوليبراليين التقدميين أيضًا، ونعتزم تحديد ومواجهة المصدر الحقيقي للأزمة والبؤس ألا وهو الرأسمالية نفسها.

بعبارة أخرى، الأزمة بالنسبة لنا ليست فقط زمن المعاناة، ولا هي حتى مجرد تعطل/ مأزق في صنع الأرباح. بل هي أيضًا -وبشكل حيوي- لحظة صحوة سياسية وفرصة للتغيير الاجتماعي. في أوقات الأزمة، تسحب كتل حرجة من الناس دعمها من القوى المسيطرة. ومع رفضهم للسياسة بمفهومها التقليدي، يبدؤون البحث عن أفكار ومنظمات وتحالفات جديدة. في هذه الأوضاع، تكون الأسئلة التي ينتظرها الجميع هي: من سيقود عملية التغيير المجتمعي؟ ولصالح من؟ وإلام ستنتهي؟

هذا النوع من العمليات -التي تؤدي فيه أزمة عامة إلى إعادة

تنظيم المجتمع- حدثت عدة مرات في التاريخ الحديث، وتمت لصالح رأس المال. فسعيًا لاستعادة الأرباح، أعاد أنصارها اختراع الرأسمالية مرارًا وتكرارًا، فلم يعيدوا تشكيل الاقتصاد الرسمي فقط وإنما أيضًا السياسة وإعادة الإنتاج الاجتماعي وعلاقتنا مع الطبيعة غير البشرية. وفي خضم هذا، لم يعيدوا فقط تنظيم الاستغلال الطبقي وإنما أيضًا القهر على أساس النوع والعرق مستولين غالبًا على الطاقات المتمردة (بما في ذلك الطاقات النسوية) لمشروعات تفيد بالأساس الـ1%.

هل ستتكرر هذه العملية اليوم؟ تاريخيًّا، الـ1% كانوا دائمًا لا مبالين بمصالح المجتمع أو الأغلبية. لكنهم الآن أكثر خطورة. فلأنهم لا يفكرون سوى في الحصول على أرباح في المدى القصير، يفشلون في إدراك عمق الأزمة وكذلك التهديد الذي تمثله بالنسبة لصحة النظام الرأسمالي نفسه على المدى الطويل، فقد ينقبون عن البترول الآن دون أن يتأكدوا من توافر الشروط البيئية اللازمة لتدفق أرباحهم نفسها في المستقبل

نتيجة لهذا، نواجه أزمة تهدد الحياة كما عرفناها. والنضال لحل هذه الأزمة يطرح أسئلة التنظيم الاجتماعي الأكثر جوهرية: أين سنضع الخط الفاصل بين الاقتصاد والمجتمع، وبين المجتمع والطبيعة، وبين الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبين العمل والعائلة؟ كيف سنستخدم الفائض الاجتماعي الذي ننتجه بشكل جماعي؟ ومَن تحديدًا سيبتّ في هذه المسائل؟ هل سينجح الباحثون عن الربح

في تحويل التناقضات الاجتماعية للرأسمالية إلى فرص جديدة لمراكمة الثروات الخاصة؟ هل سينجحون في دمج أقسام مهمة من الانتفاضة النسوية رغم أنهم يعيدون تنظيم التراتبية على أساس النوع؟ أم ستكون الانتفاضة الجماهيرية ضد رأس المال أخيرًا هي «الفعل الذي يوقف انطلاق قطار البشرية نحو الفناء»؟ ولو حدث ذلك، هل ستكون النسويات في الخطوط الأمامية لتلك الانتفاضة؟

إن كان لنا أن نجيب عن هذه المسألة، فإجابتنا عن السؤال الأخير ستكون: نعم.

الأطروحة الخامسة

القمع على أساس النوع في المجتمعات الرأسمالية أساسه إخضاع إعادة الإنتاج الاجتماعي للإنتاج الهادف للربح... نريد أن نقلب هذا الأمر رأسًا على عقب!

يعلم الكثيرون أن المجتمعات الرأسمالية هي بالضرورة مجتمعات طبقية، تسمح لأقلية صغيرة بمراكمة الأرباح الخاصة عبر استغلال الأغلبية التي يجب أن تعمل مقابل أجر. ما لا يفهمه الكثيرون أن المجتمعات الرأسمالية هي بالضرورة أيضًا منابع القمع على أساس النوع. وهذا ليس مسألة عرضية على الإطلاق، بل التحيز على أساس الجنس وظيفة أصيلة في بنية المجتمعات الرأسمالية نفسها.

لم تخترع الرأسمالية بالطبع إخضاع النساء، فإخضاعهنّ كان موجودًا بأشكال مختلفة في كل المجتمعات الطبقية السابقة. لكن الرأسمالية أسست أشكالًا جديدة من التحيز على أساس الجنس، وهي أشكال «حديثة» بوضوح، ومستندة إلى أبنية مؤسسية جديدة. **الخطوة الأساسية في هذا هي فصل عملية إنتاج البشر عن عملية صنع الأرباح، وتكليف النساء بالمهمة الأولى وإخضاع هذه المهمة للمهمة الثانية.** وبهذه الضربة، تمكنت الرأسمالية من

إعادة اختراع قهر النساء، وقلبت العالم بأكمله رأسًا على عقب.

يتضح فساد هذا المنطق حينما نفكر في مدى حيوية وتعقد العمل اللازم لإنتاج البشر في الواقع الفعلي. فهذا النشاط لا يخلق الحياة بالمعنى البيولوجي ويحافظ عليها فقط، وإنما يخلق أيضًا قدرتنا على العمل ويحافظ عليها، أو ما كان ماركس يسميه «قوة العمل». وهذا يعني تكوين البشر وفقًا للسلوكيات والميول والقيم «الصحيحة»، وكذلك القدرات والكفاءات والمهارات. وإجمالًا، العمل الهادف لإنتاج البشر يوفر بعض الشروط المسبقة الجوهرية –المادية والاجتماعية والثقافية– للمجتمعات البشرية بشكل عام ولإعادة الإنتاج الرأسمالي بشكل خاص، ومن دونه لا يمكن أن تتجسد الحياة أو قوة العمل في البشر.

نطلق على هذه المجموعة الكبيرة من الأنشطة الحيوية (إعادة الإنتاج الاجتماعي).

في المجتمعات الرأسمالية، يكون الدور الهام والمحوري لإعادة الإنتاج الاجتماعي مخفيًا ويتم التنصل منه، فلا يتم تقييم إنتاج البشر في ذاته، وإنما يتم التعامل معه كمجرد وسيلة لإنتاج الأرباح.

ولأن رأس المال يتجنب دفع مقابل هذا العمل بالقدر المستطاع، ويعامل المال في الوقت نفسه على أنه أهم شيء على الإطلاق، تضع من يقومون بالعمل الهادف لإعادة الإنتاج الاجتماعي في

موقع الخاضع. والخضوع هنا لا يكون لأصحاب رأس المال فقط، وإنما أيضًا للعمال المأجورين الأكثر حظًا الذين يستطيعون إزاحة عبء هذا العمل عن كاهلهم ويلقون به على آخرين.

«الآخرون» يكونون إناثًا في معظم الأحوال. ففي المجتمعات الرأسمالية، **يستند تنظيم إعادة الإنتاج الاجتماعي إلى النوع، فيعتمد على الأدوار المقسمة حسب النوع ويرسخ القمع على أساس النوع.** ومن ثم، إعادة الإنتاج الاجتماعي قضية نسوية. لكنها تتقاطع في كل نقطة مع محاور الطبقة والعرق والجنسانية والأمة. ويجب على كل نسوية تهدف لحل الأزمة الحالية أن تفهم عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال عدسة قادرة على رؤية محاور السيطرة هذه والربط بينها كلها.

مأسست المجتمعات الرأسمالية دومًا التقسيم العرقي في العمل اللازم لإعادة الإنتاج الاجتماعي، فهذا النظام أجبر النساء من الجماعات العرقية المهمشة على القيام بهذا العمل بالمجان أو بتكلفة منخفضة جدًّا لـ«أخواتهن» من البيض أو الإثنية المهيمنة، سواء من خلال العبودية أو الاستعمار أو من خلال الفصل العنصري أو الإمبريالية الجديدة. فهؤلاء النسوة المجبرات على العناية بأطفال ومنازل السيدات أو أصحاب العمل، يواجهن صعوبة بالغة في العناية بأطفالهن ومنازلهن هن. كذلك، سعت المجتمعات الرأسمالية تاريخيًّا إلى وضع عمل النساء في إعادة الإنتاج الاجتماعي في خدمة التقسيم التقليدي بين النساء والرجال

فقط وهيمنة الهويات والميول المغايرة. فشجعت الأمهات والمعلمين والأطباء وغيرهم على ضمان أن تكون هوية أطفالهم متوافقة دائمًا مع الجنس الذي ولدوا به وأن تكون ميولهم الجنسية غيرية. كذلك، حاولت الدول الحديثة كثيرًا استخدام العمل اللازم لإنتاج البشر في المشاريع القومية والإمبريالية. وقد شجعت إنجاب النوع «الصحيح» وليس النوع «الخطأ» من البشر، وصممت السياسات التعليمية والأسرية بهدف إنتاج لا «البشر» فقط وإنما «الألمان» أو «الطليان» أو «الأمريكان» الذين يمكن استدعاؤهم للتضحية من أجل الوطن عند الحاجة. وأخيرًا، الطابع الطبقي لإعادة الإنتاج الاجتماعي أمر أساسي. المنتظر من الأمهات والمدارس في الطبقة العاملة أن يعدوا أطفالهم ليعيشوا كـ«عمال» صالحين، مطيعين، ومراعين لرغبات رؤسائهم ومستعدين لقبول «وضعهم» والتسامح مع الاستغلال. هذه الضغوط لم تكن فعالة بشكل كامل أبدًا، بل اختلفت بشكل فظيع في بعض الأحيان، وبعضها آخذ في الانخفاض اليوم، لكن إعادة الإنتاج الاجتماعي مرتبطة بشكل عميق بالهيمنة وبالنضال ضدها.

عندما نفهم مركزية إعادة الإنتاج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، تتبلور في أذهاننا الطبقة بطريقة مختلفة. وعلى العكس من المدارس القديمة في فهم الطبقة، ما يصنع الطبقة في المجتمع الرأسمالي ليس فقط العلاقات التي تستغل «العمل» بشكل مباشر وإنما أيضًا العلاقات التي تنتجه وتجدده. كذلك،

الطبقة العاملة العالمية لا تتكون فقط ممن يعملون بأجر في المصانع أو المناجم، بل تتضمن أيضًا –وعلى نفس القدر من الأهمية– من يعملون في الحقول والبيوت، ومن يعملون في المكاتب والفنادق والمطاعم، ومن يعملون في المستشفيات ودور الحضانة والمدارس، وفي القطاع العام والمجتمع المدني، أي كل من يعيشون في ظروف صعبة غير مستقرة والعاطلين عن العمل والذين لا يحصلون على أجر مقابل عملهم. إن الطبقة العاملة لا تقتصر على الرجال البيض المغايرين جنسيًّا، لكن ما زال يجري تصويرها غالبًا بهذه الصورة. إن الكتلة الأكبر من الطبقة العاملة العالمية الآن تتكون من مهاجرين وأشخاص منتمين لجماعات عرقية مهمشة ونساء (سواء متسقات مع الجنس البيولوجي الذي ولدن به أو عابرات) وأشخاص ذوي إعاقات مختلفة، وكل هؤلاء تعصف الرأسمالية باحتياجاتهم ورغباتهم أو تتلاعب بها.

تساعدنا هذه العدسة على توسيع منظورنا للصراع الطبقي أيضًا، فهو لا يتركز فقط على المكاسب الاقتصادية المباشرة في أماكن العمل مثل عقود التشغيل العادلة أو الحد الأدنى للأجور، لكنه صراع يحدث في مواقع متنوعة في المجتمع وليس من خلال النقابات والمنظمات العمالية الرسمية فقط. النقطة الجوهرية بالنسبة لنا، ومفتاح فهم الوضع الحالي، هي أن الصراع الطبقي يتضمن مختلف النضالات المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي، مثل النضال من أجل الرعاية الصحية الشاملة والتعليم المجاني، ومن أجل العدالة البيئية وإتاحة الطاقة النظيفة، ومن أجل الإسكان

والنقل العام. والنضالات السياسية من أجل تحرر النساء وضد العنصرية والعداء للأجانب وضد الحرب والاستعمار مركزية بنفس القدر في الصراع الطبقي.

كل تلك الصراعات كانت مركزية ومهمة دومًا في المجتمع الرأسمالي، الذي يعتمد على العمل المعني بإعادة الإنتاج ويتنكر لقيمته في الوقت نفسه، لكن النضالات المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي محتدمة اليوم أكثر مما مضى، فالليبرالية تطالب بعدد أكبر من ساعات العمل المأجور من كل بيت وبتخفيض دعم الدولة للرفاهة الاجتماعية، وبهذا تضغط على الأسر والمجتمعات و -قبل الجميع- النساء لحد الانهيار. في ظل هذه الظروف المتمثلة في النزوع للاستحواذ على كل شيء ومصادرة كل شيء، تبوأت النضالات المعنية بإعادة الإنتاج الاجتماعي مكانة مركزية، وتشغل الآن الموقع المتقدم في المشروعات التي تحمل إمكانيات تغيير المجتمع تغيرات شاملة وجذرية.

الأطروحة السادسة

العنف على أساس النوع يتخذ أشكالًا عدة كلها مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية.. نتعهد بمحاربتها جميعًا

يقدر الباحثون أن واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم قد تعرضت لشكل من أشكال العنف على أساس النوع أثناء حياتها. العديد من الجناة هم الشركاء الحميمون للنساء المعتدى عليهن، فهم مسؤولون عن نسبة كبيرة من جرائم قتل النساء تصل إلى 38%. عنف الشريك الحميم قد يكون جسديًا أو عاطفيًا أو جنسيًا أو كل ما سبق، وهو موجود في كل المجتمعات الرأسمالية باختلاف الأمم والطبقات والمجموعات العرقية والإثنية. **وهو ليس أمرًا عرضيًا على الإطلاق، بل هو متجذر في البنية المؤسسية الأساسية للمجتمع الرأسمالي.**

العنف على أساس النوع الذي نعيشه اليوم يعكس الديناميكيات المتناقضة للأسرة والحياة الخاصة في المجتمعات الرأسمالية. وهذه بدورها قائمة على التقسيم الجوهري في النظام بين إنتاج البشر وإنتاج الأرباح والأسر و«العمل». ومن التطورات الأساسية التي حدثت في هذا الاتجاه الانتقال من الأسر المعيشية القائمة على علاقات القرابة الممتدة سابقًا والتي كان الذكور الكبار يتمتعون

فيها بسلطات مطلقة على التابعين لهم إلى الأسر النووية المقيدة القائمة على المغايرة الجنسية في عصر الحداثة الرأسمالية، والتي خوّلت الرجال «الأصغر» الذين يرأسون أسرًا معيشية أصغر نسخة مخففة من سلطات الحكم هذه. مع هذا الانتقال، تغيرت طبيعة العنف الأسري القائم على النوع؛ فبعد أن كان سياسيًا بشكل واضح، أصبح الآن «خاصًا»، فازدادت سمته غير الرسمية و«النفسية» وقلت سمته «العقلانية» والخاضعة للسيطرة. تعزز هذا النوع من العنف القائم على النوع غالبًا الكحوليات والشعور بالعار والقلق بخصوص الحفاظ على السيطرة، ويوجد في مختلف مراحل التطور الرأسمالي، لكنه يصبح أكثر ضراوة وانتشارًا في أوقات الأزمة. ففي مثل هذه الأوقات، يسود القلق من المستقبل والهشاشة الاقتصادية والغموض السياسي ويبدو التنظيم الاجتماعي للنوع هو الآخر متهاويًا. فيرى بعض الرجال النساء باعتبارهن «خارجات عن السيطرة» والمجتمع الحديث – بحرياته الجنسية الجديدة وسيولته في ما يتعلق بالنوع– مفككًا. ويشعرون أن زوجاتهم أو صديقاتهم «مغرورات» ومنازلهم «غير منظمة» وأطفالهم «جامحون»، ورؤساءهم في العمل طغاة، وزملاءهم في العمل تتم محاباتهم دون وجه حق، ووظائفهم مهددة. وتصبح مهاراتهم الجنسية وقدرتهم على الإغواء موضع شك. ومع شعورهم بتهديد ذكورتهم، ينفجرون. لا تتخذ كل أشكال العنف القائم على النوع في المجتمعات الرأسمالية هذا الشكل الذي يبدو «خاصًا» و«غير عقلاني». فهناك أشكال أخرى

«عقلانية» تمامًا. انظر مثلًا لاستخدام الاعتداء حسب النوع كأداة للسيطرة. وتتضمن الأمثلة الاستخدام الواسع للاغتصاب كسلاح ضد النساء في المستعمرات ومن العبيد لترويع المجتمعات غير البيضاء وإخضاعها، واغتصاب القوادين وتجار البشر المتكرر للنساء بهدف إخضاعهن، والاغتصابات الجماعية الممنهجة لنساء «العدو» كسلاح في الحرب. كذلك، يلعب التحرش والاعتداء الجنسي في أماكن العمل والعيادات والمدارس دورًا وظيفيًا هو الآخر في معظم الأحوال. في تلك الحالات كلها، يكون الجناة هم الرؤساء والمشرفون والمعلمون والمدربون ورجال الشرطة وحراس السجن والأطباء والأطباء النفسيون والملاك وضباط الجيش، وجميعهم لديهم سلطة مؤسسية عامة على ضحاياهم. ويمكنهم أن يأمروهم بتقديم الخدمات الجنسية، وبعضهم يفعل هذا بالفعل. وهنا، الأساس هو الهشاشة الاقتصادية والمهنية والسياسية والعرقية للنساء؛ اعتمادنا على الراتب وحاجتنا لشهادة صاحب العمل السابق عند التقدم لوظيفة جديدة واستعداد صاحب العمل أو المشرف للتغاضي عن السؤال عن حالة المهاجر القانونية. ما يجعل هذا العنف ممكنًا هو نظام السلطة التراتبية الذي يربط النوع والطبقة والعرق معًا، وما ينتج عنه هو ترسيخ النظام والتطبيع معه.

الحقيقة أن هذين الشكلين من العنف القائم على النوع – الخاص والعام– ليسا منفصلين في التحليل الأخير. فهناك حالات هجينة توجد في أوساط المراهقين والنوادي الرجالية والرياضية

بوصفها ثقافات فرعية يقوم فيها الشباب بترسيخ النظرة المؤسسية المزدرية للنساء والتنافس على المكانة والتبجح بالتأكيد على حقوقهم في الإساءة للنساء. علاوة على ذلك، بعض أشكال العنف العام والخاص القائم على النوع تمثل دائرة مفرغة لترسيخ العنف. ولأن الرأسمالية تسند مسؤولية إعادة الإنتاج الاجتماعي بالأساس إلى النساء، فهي تقيد قدرتنا على المشاركة الكاملة الندية في عالم «العمل المنتج»، وبالتالي معظمنا تبقى في وظائف لا تسمح بالترقي وأجرها لا يكفي لإعالة الأسرة. ويرتد هذا على الحياة «الخاصة» بشكل مُعادٍ لمصالحنا، حيث تقل قدرتنا على الخروج من العلاقات التي تضعفنا. وبالطبع، المستفيد الأول من هذا الترتيب برمته هو رأس المال. أما آثاره فتتمثل في جعلنا معرضين للانتهاك مرتين، الأولى على أيدي شركائنا في الحياة الخاصة والأسرية، والثانية على أيدي القائمين على تقوية رأس المال وتعزيزه.

الاستجابات النسوية التقليدية لمسألة العنف على أساس النوع مفهومة لكنها غير مناسبة. أكثر الاستجابات انتشارًا هي المطالبة بالتجريم والعقاب. هذه «النسوية العقابية»، كما يطلق عليها البعض، تفترض سلامة ما يجب التشكيك فيه بالضبط، ألا وهو الافتراض الخاطئ بأن القوانين والشرطة والمحاكم لها استقلالية كافية عن بنية سلطة رأس المال لمواجهة ميله الأصيل لإنتاج العنف على أساس النوع. وفي الواقع، نظام العدالة الجنائية يستهدف الرجال الفقراء ورجال الطبقة العاملة ومن ضمنهم

المهاجرون أكثر من نظرائهم من ذوي الياقات البيضاء والمهنيين الذين يتركهم أحرارًا في أن يقوموا بالضرب والاغتصاب. هذا النظام يترك النساء أيضًا يجمعن الأشلاء، فيسافرن لمسافات طويلة لزيارة أبنائهن وأزواجهن المسجونين، وإعالة الأسرة بمفردهن، والتعامل مع الآثار القانونية والبيروقراطية للسجن. وبالمثل، حملات مكافحة الإتجار بالبشر وقوانين مكافحة «العبودية الجنسية» غالبًا ما تستخدم لترحيل النساء المهاجرات، بينما يستمر المغتصبون والمتربحون من معاناتهن ينعمون بحرية كاملة. في الوقت نفسه، الاستجابة العقابية لقضية العنف تتغاضى عن أهمية توافر إمكانيات الخروج من الأوضاع السيئة للناجيات من العنف. فالقوانين التي تجرم الاغتصاب الزوجي أو الاعتداء في أماكن العمل لن تساعد النساء اللاتي ليس لديهن مكان يذهبن إليه، أو لا يستطعن الوصول إليه. في ظل هذه الظروف، لا يمكن لأي نسوية لديها أي قدر ولو بسيط من الحساسية للطبقة والعرق أن تتبنى استجابة عقابية للعنف القائم على النوع.

كذلك، تعتبر «الحلول المستندة إلى لسوق» التي تطرحها كبار الموظفات غير مناسبة هي الأخرى. فمن مواقعهن العالية في المؤسسات المالية العالمية، تطرح تلك النساء النيوليبراليات التقدميات مرتديات التنانير حماية أخواتهن الجنوبيات الأقل حظًا من العنف عبر إقراضهن مبالغ صغيرة من المال ليبدأن مشاريعهن الخاصة. الأدلة على أن تلك القروض متناهية الصغر تقلل حقًا من معدلات العنف الأسري أو تعزز استقلالية النساء

عن الرجال متفاوتة في أحسن الأحوال. لكنّ هناك أثرًا واضحًا لها تمامًا، ألا وهو أن الإقراض متناهي الصغر زاد من اعتمادية النساء على الدائنين. إن هذه المقاربة تجاه العنف القائم على النوع تحكم حبال الديون على رقاب النساء الفقيرات والعاملات، وبالتالي تنتج هي نفسها عنفًا تجاه النساء.

النسوية التي من أجل الـ99% ترفض كلا المقاربتين في التعامل مع العنف القائم على النوع: المقاربة العقابية والمقاربة المعتمدة على الإقراض. فنحن نعلم أن العنف على أساس النوع في ظل الرأسمالية ليس اضطرابًا في النظام المعتاد للأشياء، وإنما شرط جوهري. فالعنف متأصل بشكل عميق في النظام الاجتماعي، ولا يمكن فهمه أو مواجهته بشكل منفصل عن المنظومة الأكبر للعنف الرأسمالي، ألا وهو العنف السياسي الحيوي للقوانين التي تحرم النساء من الحرية الإنجابية، والعنف الاقتصادي للسوق والبنوك والملاك والمقرضين المفترسين، وعنف الدولة الذي تمارسه الشرطة والمحاكم وحراس السجون، والعنف العابر للحدود الذي يمارسه حرس الحدود وأنظمة الهجرة والجيوش الإمبراطورية، والعنف الرمزي في الثقافة السائدة الذي يحتل أدمغتنا ويشوه أجسادنا ويخرس أصواتنا، والعنف البيئي «البطيء» الذي يدمر مجتمعاتنا ومَوْئلنا.

هذه الديناميكيات متوطنة في الرأسمالية، لكنها تصاعدت بشكل حاد أثناء فترة الأزمة الحالية، فباسم «المسؤولية الفردية»

خفضت النيوليبرالية التمويل العام للخدمات الاجتماعية. في بعض الحالات، سلعت الخدمات العامة محولةً إياها إلى قنوات لتوليد مباشر للأرباح الخاصة. وفي حالات أخرى، أعادتها إلى الأسر مجبرةً إياها –وخاصة النساء فيها– على تحمل عبء الرعاية بأكمله، وبالطبع أثر هذا يتمثل في زيادة العنف القائم على النوع.

في الولايات المتحدة على سبيل المثال، انهيار سوق الرهون العقارية أضر بالنساء الملونات أكثر من غيرهن، حيث عانت هؤلاء النساء من أعلى معدلات الإخلاء القسري للمنازل، واضطررن أكثر من غيرهن للاختيار بين التشريد والبقاء في علاقات مؤذية. وفي المملكة المتحدة، استجابة الطبقة الحاكمة للانهيار المالي تمثلت في تخفيض الخدمات العامة، وقبل أي شيء آخر، ملاجئ الناجين من العنف الأسري. وفي منطقة البحر الكاريبي، تزامن الارتفاع في أسعار الغذاء والوقود مع تقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مما دفع بالعنف القائم على النوع للازدياد. كل هذه الخطوات صاحبها انتشار دعاية تطبيعية وانضباطية. فتتحول الدعوات المتكررة لكي تصبح المرأة زوجة «صالحة» أو لإنجاب المزيد من الأطفال بسرعة إلى تبريرات للعنف ضد من لا يتسقون مع الأدوار والهويات النوعية المعيارية.

علاوة على ما سبق، القوانين المعادية للعمال اليوم تزيد من العنف في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد بالأساس على

العمالة النسائية. في مناطق تجهيز الصادرات (EPZs)، مثل 3000 مصنع بنظام ماكويلادورا في المكسيك، يتم استخدام العنف القائم على النوع كأداة لضبط العمل. الرؤساء والمديرون في المصانع يستخدمون الاغتصاب المتكرر والإهانات اللفظية والتفتيش الجسدي المهين لزيادة الإنتاجية وإثناء العمال عن التنظيم. ومع ترسيخ هذه الممارسات في مناطق تجهيز الصادرات، لن يمر وقت طويل قبل أن تعمم في مختلف أنحاء المجتمع بما في ذلك منازل الطبقة العاملة.

إذًا، في المجتمعات الرأسمالية لا يكون العنف القائم على النوع قائمًا بذاته. بالعكس، إنه متجذر في نظام اجتماعي يربط بين إخضاع النساء وتنظيم العمل على أساس النوع وديناميكيات تراكم رأس المال. إذا رأينا الأمر من هذا المنظور، لن نندهش حين نعلم أن حركة #أنا_أيضًا #MeToo بدأت كاحتجاج على الإساءات في أماكن العمل، ولن نندهش أيضًا حين نعلم أن أول بيان تضامن مع العاملات في مجال الفن صدر من العاملات الزراعيات المهاجرات في كاليفورنيا. فقد اعتبرن هارفي واينستين Harvey Weinstein ليس معتديًا جنسيًّا فحسب، وإنما رئيس قوي قادر على تحديد من سيُسمَح لهم بالعمل في هوليوود ومن لن يُسمح لهم.

إن العنف بكل أشكاله جزء لا يتجزأ من عمل المجتمع الرأسمالي، فمن خلال خليط من الإجبار الوحشي والموافقة المفترضة

يستطيع النظام أن يحافظ على نفسه في أفضل الأوقات. لا يمكننا إيقاف شكل واحد من العنف دون إيقاف الأشكال الأخرى. نسويات الـ99% يتعهدن بالقضاء على جميع أشكال العنف، فيستهدفن ربط النضال ضد العنف القائم على النوع بالنضال ضد كل أشكال العنف في المجتمع الرأسمالي، وضد النظام الاجتماعي الذي ينتجها.

الأطروحة السابعة

الرأسمالية تحاول أن تنظم الجنسانية.. نحن نريد تحريرها

للوهلة الأولى، تبدو النضالات الجنسية اليوم وكأنها تطرح خيارًا واضحًا. فمن ناحية، هناك قوى الرجعية الجنسية، ومن ناحية أخرى هناك قوى الليبرالية الجنسية. يسعى الرجعيون إلى تجريم الممارسات الجنسية التي يعتقدون أنها تنتهك القوانين الإلهية أو القيم الأسرية. هؤلاء مصرون على رفع هذه المبادئ ويعتبرونها صالحة لكل زمان، ويمكنهم أن يُقدِموا على رجم «الزناة» أو ضرب المثليات بأعواد الخيزران أو إخضاع المثليين «للعلاج التحويلي». وفي المقابل، يناضل الليبراليون من أجل الحقوق القانونية للأقليات الجنسية والخارجين عن المألوف. فينادون بالعلاقات التي كانت تعتبر محرمة وبالهيئات التي كانت منبوذة، فيدعمون المساواة في الزواج ودخول الأشخاص غير النمطيين جنسيًا إلى صفوف الجيش، وبينما يسعى الفريق الأول إلى إعادة ترسيخ الأساليب الرجعية التي عفا عليها الزمن (الأبوية والعداء للمثليين والقمع الجنسي)، يقف الفريق الآخر مع الحداثة (الحرية الفردية والتعبير الحر عن النفس والتنوع الجنسي). كيف لا يكون الاختيار سهلًا جدًا؟

لكن في الواقع، كلا الجانبين ليس كما يبدو. فمن ناحية السلطوية الجنسية التي نواجهها اليوم لم يعفُ عليها الزمن. فرغم أنها تُقدَّم وكأنها أوامر إلهية صالحة لكل زمان أو تقاليد ثابتة منذ فجر التاريخ، فإن المحظورات التي تسعى لفرضها هي في الواقع أشكال جديدة للأفكار التقليدية، فهي استجابات رجعية للتطور الرأسمالي، وهي حديثة بقدر حداثة الأمور التي تعارضها. وبنفس المنطق، الحقوق الجنسية التي يعد بها خصومهم الليبراليون تُقدم بلغة تفترض مسبقًا وجود الأشكال الرأسمالية للحداثة، لكنها بعيدة كل البعد عن تمكين الناس من التحرر الحقيقي. فهي تطبيعية ودولاتية واستهلاكية.

لكي نفهم أسباب هذا، علينا أن نفحص التطور التاريخي لهذا التعارض. كانت المجتمعات الرأسمالية دائمًا تحاول أن تنظم الجنسانية، لكن الأدوات والوسائل تنوعت عبر التاريخ. في البدايات الأولى لهذا النظام، قبل أن تصبح العلاقات الرأسمالية راسخة ومنتشرة، كانت الجنسانية تترك للسلطات التي كانت موجودة سابقًا (وخاصة الكنائس والمجتمعات المحلية) لوضع وتنفيذ المعايير التي تفرق بين ما هو مقبول وما هو آثم من الجنس. ولاحقًا، مع مضي الرأسمالية في إعادة تشكيل المجتمع بأكمله، احتضنت أنماطًا تنظيمية وأشكالًا برجوازية جديدة منها إقرار الدول بوجود نوعين فقط في المجتمع وهيمنة الميول الجنسية المغايرة. ولم تقتصر هذه المعايير «الحديثة» للنوع والجنسانية على المتروبول الرأسمالي أو الطبقات البرجوازية، بل

انتشرت على نطاق واسع بسُبل متعددة منها الاستعمار والثقافة الشعبية. وأصبحت تلك المعايير موضع تنفيذ بقوة الدولة الإدارية والقمعية ومنها معايير استحقاق الخدمات الاجتماعية بناء على الحالة الأسرية، لكنها لم تمر بلا مقاومة. بل بالعكس، لم تتصادم هذه المعايير مع الأنظمة الجنسية القديمة فقط، وإنما أيضًا مع التطلعات الناشئة حديثًا للحرية الجنسية والتي كانت تجد فرصة للتعبير عن نفسها خاصة في المدن والثقافات الفرعية للمثليين والمثليات والجيوب الطليعية.

أعادت التطورات اللاحقة هيكلة هذا الوضع. ففي أعقاب ستينيات القرن العشرين، أصبح التيار البرجوازي أكثر ليونة، وخرج الرافد التحرري من الثقافات الفرعية التي أنتجته نحو التيار الرئيس في المجتمع. ونتيجة لهذا: أصبحت أقسام مهمة من هذين التيارين متحدة حول مشروع جديد، ألا وهو تطبيع أشكال الجنس التي كانت محرمة سابقًا في إطار توسيع مساحة التنظيم الذي تقوم به الدولة، وبمظهر صديق لرأس المال يشجع على الفردانية والاستهلاكية والمحلية.

ما يكمن وراء هذا الترتيب الجديد هو النقلة الحاسمة في طبيعة الرأسمالية. فرأس المال الذي تزداد مكوناته المالية المعولمة وغير المعتمدة على الأسرة، لم يعد معارضًا بشدة للتشكيلات الكويرية وغير النمطية. كذلك، لم تعد الشركات الكبرى تصر على شكل واحد فقط من الأسر أو الجنس، والكثير منها يسمح

الآن لأعداد متزايدة من الموظفين بالعيش خارج الأسر المغايرة. ولكن بشرط أن يلتزموا بالنظام في مكان العمل ومراكز التسوق أيضًا. وفي السوق أيضًا، يجد الاختلاف الجنسي مكانًا له كمصدر للصور الدعائية الملفتة وخطوط الإنتاج والسلع المتعلقة بأنماط حياتية معينة والمتع سابقة التجهيز. الجنس سلعة رائجة في المجتمعات الرأسمالية، والنيوليبرالية تقدم تلك السلعة بنكهات مختلفة.

تتم النضالات الحالية بخصوص الجنسانية في وقت يتميز بسيولة هائلة في ما يتعلق بالنوع بين الشباب ووسط حركات كويرية ونسوية متصاعدة. إننا نعيش أيضًا عصر الانتصارات القانونية الهامة التي تتضمن المساواة الرسمية على أساس النوع، وحقوق المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين وأحرار الجنس وكل من هم غير نمطيين من ناحية الميول والهويات الجنسية والمساواة في الزواج، وكلها معترف بها رسميًّا في القوانين في عدد متزايد من الدول حول العالم. هذه الانتصارات ثمار معارك ضارية، رغم أنها تعكس أيضًا تغيرات ثقافية واجتماعية كبرى مرتبطة بالنيوليبرالية. ورغم ذلك، تبقى هشة جوهريًّا ومهددة دائمًا. فالحقوق القانونية الجديدة لم توقف الاعتداء على المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين وأحرار الجنس وكل من هم غير نمطيين من ناحية الميول والهويات الجنسية الذين ما زالوا يعانون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع سوء الاعتراف الرمزي بهم والتمييز الاجتماعي ضدهم.

في الحقيقة، إن الرأسمالية المالية تستفز رد فعل جنسي عنيف من قطاعات كبيرة. الأمر لا يقتصر على الرجال الذين يعيشون في عزوبة غير طوعية (إنسيل) ممن يقتلون النساء انتقامًا من «سرقة» جنسانية الإناث من «مالكيها الشرعيين من الذكور». ولا يقتصر على الرجعيين المتشددين الذين يريدون حماية «نسائهم» وأسرهم من الفردانية القاتلة والاستهلاكية التامة و«الرذيلة». فرد الفعل يتضمن أيضًا حركات شعبوية يمينية تنمو بسرعة وتكتسب تأييدًا جماهيريًّا واسعًا لأنها تحدد بالفعل سلبيات حقيقية للحداثة الرأسمالية، ومنها فشلها في حماية الأسر والمجتمعات من ويلات السوق. لكن القوى الشعبوية اليمينية والتقليدية الجديدة تتلاعب بهذه المظالم المشروعة لتغذي المعارضة التي يستطيع رأس المال تحملها. فالحماية التي يطلبونها تلقي باللائمة على الحرية الجنسية لكنها تشوش المصدر الحقيقي للخطر ألا هو رأس المال.

الرجعية الجنسية تجد معكوسها في الليبرالية الجنسية. فالأخيرة مرتبطة –حتى في أفضل الأحوال– بسياسات تحرم الأغلبية الساحقة من الشروط الضرورية الاجتماعية والمادية للتمتع فعليًّا بحقوقهم القانونية الجديدة. لنفكر على سبيل المثال في أن الدول التي تدّعي أنها تعترف بحقوق العابرين والعابرات

ترفض في الوقت نفسه تحمل تكاليف العبور.[5] الليبرالية الجنسية مرتبطة أيضًا بأنظمة التقنين المرتكزة على الدولة التي تطبع وتفرض الأسرة الأحادية، والتي يعتبر الالتزام بها ثمن القبول بالنسبة للمثليين والمثليات. ورغم أن الليبرالية الجنسية تبدو معززًا للحرية الفردية، فإنها لا تتحدى على الإطلاق الشروط البنيوية التي تغذي العداء للمثليين والعابرين بما فيها دور الأسرة في إعادة الإنتاج الاجتماعي.

وخارج نطاق الأسرة أيضًا، ما يتم الاعتراف به كتحرر جنسي غالبًا ما يعيد تدوير القيم الرأسمالية. فالثقافات الجديدة للمغايرين جنسيًّا والمعتمدة على التعارف والمواعدة الإلكترونية، تحث النساء على «امتلاك» جنسانيتهم لكنها تستمر في تقييمهن وفقًا لمظهرهن كما يحدده الرجال. فالخطابات الليبرالية حول «امتلاك الذات» تضغط على الفتيات لكي يمتعن الفتيان، وتجيز أنانية الذكور الجنسية بأسلوب رأسمالي نموذجي.

وبالمثل، الأشكال الجديدة من تطبيع المثلية الجنسية تفترض أن النموذج الرأسمالي هو الطبيعي. فالطبقات الوسطي الصاعدة من المثليين والمثليات يتم تعريفها في العديد من البلدان بأنماط استهلاكها وجدارتها بالاحترام. وقبول هذه الشريحة لا يتواجد فقط مع القمع والتهميش المستمر للكويريين الفقراء وخاصة

5- - ترفض العديد من الولايات تحمل تكاليف عمليات العبور الجنسي لكثير من هؤلاء وترفض ضخ الأموال العامة في إنشاء مراحيض عمومية للعابرين والعابرات جنسيًّا. (المترجم)

من الملونين، وإنما يستخدم أيضًا في التجميل حيث يستشهد أصحاب السلطة بقبولهم للمثليين الذين يفكرون ويعيشون بالشكل السليم لشرعنة مشروعات إمبريالية واستعمارية جديدة. على سبيل المثال، تستشهد أجهزة الدولة الإسرائيلية بثقافتهم الأرقى «الصديقة للمثليين» لتبرير إخضاعهم الوحشي للفلسطينيين «الرجعيين المعادين للمثليين». وبالمثل، بعض الليبراليين الأوربيين يذكرون «تسامحهم المستنير» مع الأفراد من المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين وأحرار الجنس وكل من هم غير نمطيين من ناحية الميول والهويات الجنسية لكي يشرعنوا عداءهم للمسلمين الذين يعتبرونهم جميعًا رجعيين بينما يتسامحون مع المتسلطين جنسيًّا من غير المسلمين.

النتيجة أن حركات التحرر اليوم واقعة في معضلة، فأحد الفريقين يريد أخذ النساء والمثليين وكل من هم غير نمطيين من ناحية الميول والهويات الجنسية إلى مواقع الهيمنة الدينية والأبوية، والفريق الآخر يريد تقديمنا على طبق من فضة لكي يفترسنا رأس المال بشكل مباشر. ترفض النسويات اللاتي يتبنين النسوية من أجل الـ99% أن يلعبن هذه اللعبة. علينا أن نرفض الانحياز لأي من الطرفين في تلك المعركة، وبرفضنا للاحتواء النيوليبرالي لقضايانا وكذلك رفضنا للعداء للمثليين وازدراء النساء التقليدي، نريد إحياء الروح الجذرية لانتفاضة ستون وول

في نيويورك [6]1969، واستعادة تيارات «الإيجابية الجنسية» في النسوية من ألكسندرا كولنتاي Alexandra Kollontai [7] إلى جايل روبين Gayle Rubin [8]، واستعادة روح حملة الدعم التاريخية التي شنها المثليون والمثليات مع إضراب عمال المناجم في بريطانيا عام 1984. نناضل من أجل تحرير الجنسانية ليس فقط من النزعة الإنجابية والأشكال التنميطية للأسرة، وإنما أيضًا من قيود النوع والطبقة والعرق ومن التشوهات الدولاتية والاستهلاكية. لكننا ندرك أن تحقيق هذا الحلم يتطلب بناء مجتمع جديد غير رأسمالي يؤمن الأسس المادية للتحرر الجنسي، والتي من بينها الدعم العام السخي لإعادة الإنتاج الاجتماعي والذي يجب أن يعاد تصميمه لكي يخدم نطاقًا أوسع وأكثر تنوعًا من الأسر والعلاقات الشخصية.

6- انتفاضة ستون وول هي سلسلة من الإضرابات والمظاهرات التي تم تنظيمها في إحدى المناطق المجاورة لمانهاتن في نيويورك. استمرت تلك المظاهرات بين 28 يونيو و3 يوليو 1969. وكانت ردًّا على اعتقال الشرطة الأمريكية لعدد كبير من المثليين والعابرين في نيويورك. (المترجم)

7- ألكساندرا كولنتاي (1872-1952) : أحد أشهر الأصوات النسوية الراديكالية في القرن العشرين. هي أول عضوة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. ويرى الكثيرون أنها مؤسسة التقليد الماركسي في النظرية النسوية الحديثة. (المترجم)

8- جايل روبين أستاذة الأنثروبولوجيا الثقافية في عدد من الجامعات المرموقة. ولدت في 1949 في كارولينا الشمالية. ومعروفة بكتاباتها الراديكالية حول تاريخ الحركة النسوية والمثلية الجنسية. وتعتبر واحدة من أكثر نسويات العصر الحديث تأثيرًا في الحركة النسوية. (المترجم)

الأطروحة الثامنة

ولدت الرأسمالية من العنف العنصري والاستعماري. نسوية الـ 99% مناهضة للعنصرية والإمبريالية

اليوم، كما في أوقات الأزمة الرأسمالية الحادة سابقًا، أصبح «العرق» قضية ساخنة ملتهبة ومحل جدل مكثف. هناك شعبوية يمينية وطنية إثنية عدوانية يشجعها الديماجوجيون الذين يدعون الانتصار للأغلبية المظلومة، وهذه الشعبوية لم تعد تكتفي بالعبارات المبهمة بل صارت تصرخ بصوت عالٍ منادية بتفوق البيض والأوربيين. وتشترك حكومات الوسط الأقل جرأة مع نظرائهم من العنصريين الصريحين في غلق الأبواب أمام دخول المهاجرين واللاجئين وأخذ أطفالهم وفصلهم عن أسرهم ووضعهم في المعسكرات[9] أو تركهم يغرقون في البحر. في الوقت نفسه، تستمر الشرطة في البرازيل والولايات المتحدة وغيرها في قتل الملونين دون عقاب، بينما تلقي بهم المحاكم في السجون الهادفة للربح بأعداد غير مسبوقة ولفترات مطولة.

9- الإشارة هنا إلى قيام الولايات المتحدة باحتجاز أطفال المهاجرين غير الشرعيين في معسكرات على الحدود بعد ترحيل آبائهم على الحدود المكسيكية الأمريكية. وهي ممارسة معتادة بعد صعود ترامب في 2016. (المترجم)

يشعر الكثيرون بالخزي من مثل تلك التطورات، وبعضهم حاول المقاومة. النشطاء في ألمانيا والبرازيل والولايات المتحدة وغيرها من الدول جمعوا قواهم للاحتجاج على العنف العنصري للشرطة ومظاهرات المنادين بتفوق البيض. وبعضهم يناضل لإعطاء معنى جديد لتعبير «التحرر من العبودية» مطالبين بإنهاء سياسة الاحتجاز وإلغاء وكالة الهجرة والجمارك التي هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تطبيق القيود على الهجرة في الولايات المتحدة. ولكن الكثير من القوى المناهضة للعنصرية يقتصرون في تدخلاتهم على الاستنكار الأخلاقي. وهناك قوى أخرى اختارت أن تلعب بالنار مثل تيارات في الأحزاب السياسية الأوربية تعمل على استقطاب اليمين بمعارضة الهجرة هي نفسها.

في هذا الوضع، على النسويات –كالناس جميعًا– أن يخترنَ إلى أي جانب سوف ينحزن، لكن تاريخ النسوية في التعامل مع قضايا العرض كان مختلطًا في أفضل الأحوال، فالمدافعات البيض عن حق التصويت للمرأة في الولايات المتحدة انغمسنَ بالكامل في خطاب عنصري صريح بعد الحرب الأهلية الأمريكية حين حصل الرجال السود على الحق في التصويت ولم تحصل عليه النساء البيض. وفي نفس الفترة، وحتى بدايات القرن العشرين، كانت النسويات الإنجليزيات البارزات يدافعن عن الاستعمار الإنجليزي في الهند على أسس «حضارية» عرقية باعتباره أمرًا ضروريًا «لتحسين وضع النساء السمراوات المتدني». وحتى اليوم، ما زالت هناك نسويات أوربيات بارزات يبررنَ السياسات المعادية

المسلمين بمزاعم شبيهة .

اتخذ اشتباك النسوية تاريخيًّا مع العنصرية أيضًا أشكالًا أقل مباشرة. فحتى عندما لم تكن النسويات الليبراليات والجذريات يتخذن مواقف عنصرية صريحة أو مقصودة، فكلاهما عرف «التحيز الجنسي» و«قضايا النوع» بطرق تعمم بشكل زائف وضع النساء البيض من الطبقة الوسطى. فبتجريد النوع من العرق (والطبقة)، اعتبرن أن أولوية النساء هي الخروج من البيت إلى سوق العمل وكأننا جميعًا ربات بيوت يسكنّ الضواحي[10]! وبنفس المنطق، كانت النسويات البيض الأمريكيات يصررن دائمًا على أن النساء السود لن يَكُنَّ نسويات بحق إلا لو تصورن أنفسهن جزءًا من رابطة نسائية متجاوزة أو نافية للجماعة العرقية بدلًا من التضامن العرقي مع الرجال السود ضد التمييز العنصري. لكن بفضل عقود من نضال النسويات الملونات انكشفت مثل تلك الآراء وأصبحت مرفوضة من قبل عدد متزايد من النسويات من كل التوجهات.[11]

النسويات المتبنيات لنسوية الـ99% يعترفن بشكل صريح بهذا التاريخ المخزي، وقررن القطع مع هذا التاريخ. فنحن مدركات أن لا شيء يستحق أن نسميه «تحرر المرأة» يمكن أن

10- الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبته الضواحي الأمريكية suburbs في نشأة وتوسعة نطاق الطبقة الوسطى الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والنمو الاقتصادي الكبير. (المترجم)

11- يمكن هنا الرجوع لكتابات النسويات الأمريكيات السود مثل كمبرلي كرنشو . خاصة كتابها On Intersectionality: Essential Writings.

يتحقق في ظل مجتمع عنصري إمبريالي، لكننا ندرك أيضًا أن جذر المشكلة هو الرأسمالية، وأن العنصرية والإمبريالية جزء لا يتجزأ من الأخيرة. فهذا النظام الاجتماعي الذي يفخر اليوم بـ«العمل الحر» و«عقود العمل المأجور»، لم يكن يمكن أن يبدأ دون النهب الاستعماري العنيف و«اصطياد السود» لأهداف تجارية» في إفريقيا واستعبادهم في «العالم الجديد» وسلب أملاك السكان الأصليين. لكن النهب العنصري للشعوب غير الحرة أو التابعة لم يتوقف بعد المرحلة الأولى لانطلاق الرأسمالية، بل استمر في لعب دوره كشرط ضروري خفي للاستغلال المربح «للعمل الحر». فالتمايز بين «العمال» المستغَلين الأحرار وغيرهم من التابعين المجردين من كل شيء اتخذ أشكالًا مختلفة طوال تاريخ الرأسمالية مثل العبودية والاستعمار والفصل العنصري والتقسيم الدولي للعمل، وتشوش في أوقات أخرى. لكن في كل مرحلة تطابق بشكل تقريبي مع خط اللون في العالم. ففي كل مرحلة، بما في ذلك الحاضر، تجريد الفئات المضطهَدة عرقيًا مما تملكه مكّن رأس المال من زيادة الأرباح بمصادرة الموارد الطبيعية والقدرات البشرية التي لا يدفع مقابل تجديدها وإعادة إنتاجها. ولأسباب جوهرية، خلقت الرأسمالية دومًا طبقات من البشر المضطهدين عرقيًا يتم تجريد الأفراد والعمل فيها من قيمتهم وسلبهم. النسوية المناهضة حقًا للعنصرية والإمبريالية يجب أن تكون مناهضة أيضًا للرأسمالية.

هذه المسألة كانت وما زالت حقيقية الآن حيث يستمر النهب

على أسس عرقية بمستويات هائلة. فالرأسمالية النيوليبرالية اليوم تكثف النهب عن طريق الديون، وتعزز القهر العنصري في مختلف أنحاء العالم. وفي دول الجنوب الخارجة من الاستعمار، يجري استحواذ الشركات الكبرى على الأراضي بسبب الديون مما يدفع كتلًا ضخمة من السكان الأصليين والقبائل خارج أراضيهم، وفي بعض الأحيان يدفعهم للانتحار. وفي الوقت نفسه، إعادة هيكلة الديون السيادية ترفع معدلات الفائدة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لنسب خيالية فتجبر الدول –التي يفترض أنها مستقلة– على تقليص الإنفاق الاجتماعي وإجبار الأجيال القادمة من عمال الجنوب على تخصيص جزء متزايد من عملهم لدفع مستحقات المقرضين العالمين. وبهذه الطرق، يستمر النهب العنصري بالتوازي –والتداخل– مع زيادة الاستغلال المدفوعة بإعادة توطين الكثير من الصناعات في دول الجنوب.

ويستمر هذا القمع في دول الشمال أيضًا على قدم وساق. فالعمال ذوو الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة في القطاعات الخدمية يحلون محل العمال الصناعيين المنظمين في نقابات، وتنخفض الأجور عن الحد الأدنى الضروري لكي يعيش الإنسان حياة كريمة، وخاصة في الوظائف التي يسيطر عليها العمال الملونون. فهؤلاء العمال ليسوا فقط مجبرين على العمل في أكثر من وظيفة والاستدانة على حساب أجورهم القادمة لكي يعيشوا، وإنما أيضًا تستهدفهم القروض النقدية والرهون العقارية التي تجردهم من كل شيء. والأجر الاجتماعي ينخفض

هو الآخر، فالخدمات التي كانت تُقدم بالمجان تُلقى الآن على كاهل الأسر والمجتمعات المحلية، أي بالأساس على كاهل النساء المهاجرات والمنتميات للأقليات. وبالمثل، العائدات الضريبية التي كانت في السابق مكرسة لتمويل الإنفاق على البنية التحتية العامة انحرفت نحو تمويل خدمة الديون، وهذا له آثار كارثية على غير البيض المعرضين للفصل الجغرافي والحرمان لفترات طويلة من التمويلات الحكومية للمدارس والمستشفيات والمساكن وخدمات النقل وتوافر الهواء والماء النقي. في كل المستويات وكل المناطق، تأتي الرأسمالية المالية بموجات جديدة عاصفة من النهب العنصري.

آثار هذا النظام الهرمي العالمي تختلف حسب النوع أيضًا. فاليوم، ملايين النساء الملونات والمهاجرات يعملن كعاملات منازل وفي مختلف أعمال الرعاية. وفي معظم الأحوال، يعملن دون عقود عمل بعيدًا عن أسرهنّ، فيتم استغلالهن وسلبهن في الوقت نفسه، حيث يجبرن على العمل في ظروف سيئة وبأجور زهيدة محرومات من الحقوق ومعرضات للإساءات من كل نوع. إن سلسلة الرعاية العالمية من أسباب قهر هؤلاء النساء، فقهرهن يوفر ظروفًا أفضل للنساء الأكثر امتيازًا اللاتي يتخلصن من (بعض) العمل المنزلي ويعملن في مهن تتطلب الكثير من الوقت. لكن المثير للسخرية أن بعض هؤلاء النساء صاحبات الامتيازات يستندن إلى الدفاع عن حقوق المرأة في دعمهن لحملات سياسية تهدف لسجن الرجال السود كمغتصبين واضطهاد المهاجرين

والمسلمين ومطالبة النساء المسلمات والسود بالخضوع للثقافة السائدة.

الحقيقة أن العنصرية والإمبريالية والشعبوية الإثنية دعائم جوهرية لازدراء النساء والتحكم في أجسادهن. ولأنها تضرنا جميعًا، علينا أن نحاربها بضراوة. لكن الادعاء المجرد بأن هناك أخوية عالمية بين كل النساء له نتائج عكسية. فالتعامل مع ما يعتبر هدفًا لعملية سياسية، وكأنه معطى جاهز بالفعل، يعطي انطباعًا زائفًا بالتجانس. فرغم أننا جميعًا نعاني من القهر الذكوري في المجتمع الرأسمالي، فالواقع أن قهرنا يأخذ أشكالًا مختلفة. والروابط بين تلك الأشكال من القهر ليست مرئية دومًا بسهولة، بل يجب كشفها سياسيًّا أي من خلال جهود واعية لبناء التضامن. وبهذه الطريقة فقط، بالنضال من خلال وعبر تنوعاتنا يمكننا الوصول لقوتنا الجماعية اللازمة لكي نحقق هدفنا المنشود في تغيير المجتمع.

الأطروحة التاسعة

النسوية من أجل الـ99% تحارب تدمير رأس المال للكوكب، لذا هي اشتراكية بيئية

أزمة الرأسمالية اليوم هي أيضًا أزمة بيئية، فقد سعت الرأسمالية دائمًا لتعظيم أرباحها بالاستيلاء على الموارد الطبيعية التي تعتبرها مجانية ولانهائية، وغالبًا تسرقها بكل فجاجة. إن الرأسمالية مستعدة بشكل بنيوي للاستيلاء على الطبيعة دون أي اعتبار لتجديدها، ومن ثم تهدد بشكل دوري استقرار الشروط البيئية لاستمرارها سواء عبر إنهاك التربة واستنزاف الثروات المعدنية أو بتسميم الهواء والماء.

ورغم أن الأزمة البيئية الحالية ليست الأولى في تاريخ الرأسمالية، فإنها بالتأكيد أكثرها عالمية وخطورة حتى الآن. فالتغير المناخي الذي يهدد الكوكب الآن نتيجة مباشرة للنمو المفرط في اعتماد رأس المال التاريخي على الوقود الأحفوري بهدف تشغيل مصانعها التي تنتج إنتاجًا ضخمًا بشكل استثنائي. لم تكن البشرية بشكل عام هي من استخرجت الرواسب الكربونية المتكونة في باطن الأرض لمئات الملايين من السنين؛ رأس المال هو من فعل هذا؛ رأس المال هو الذي استهلكها في غمضة عين

دون أي اعتبار للقدرة على تجديدها أو للآثار المتمثلة في التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة. إن التحولات المتتالية في أنماط استهلاك الطاقة، من الفحم إلى البترول ثم إلى الغاز الطبيعي والنفط الصخري، رفعت مستويات الانبعاثات الكربونية بوتيرة متسارعة، وألقت بأعباء الآثار الضارة على المجتمعات الفقيرة أكثر من غيرها، والتي غالبًا ما تكون مجتمعات غير البيض في شمال وجنوب العالم.

إن كانت الأزمة البيئية الحالية مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالرأسمالية، فإنها تعيد إنتاج -وبشكل أسوأ- قهر النساء. تحتل النساء الخطوط الأمامية في الأزمة البيئية الحاضرة، فيشكلن 80% من اللاجئين لأسباب بيئية في العالم. وفي دول الجنوب، تشكل النساء الأغلبية الساحقة من قوة العمل في الريف، وهن أيضًا يتحملن مسؤولية النصيب الأكبر من عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي. ولأن النساء يلعبن الدور الأساسي في توفير الغذاء والملبس والمأوى لأسرهن، فإن عبء التكيف مع الجفاف والتلوث والاستغلال المفرط للأرض يقع عليهن بالأساس. وبالمثل، النساء الفقيرات الملونات في دول الشمال هن الأكثر هشاشة في هذا الوضع، فيتعرضن للعنصرية البيئية ويمثلن العمود الفقري للمجتمعات المعرضة للفيضانات والتلوث بالرصاص.

النساء أيضًا في الصفوف الأمامية للنضالات ضد الكارثة البيئية المتصاعدة، فمنذ عقود في الولايات المتحدة، حرضت المجموعة

النسوية اليسارية Women Strike for Peace (مضربات من أجل السلام) ضد الأسلحة النووية التي أدت لترسب السترونتيوم 90 في عظامنا. واليوم، تشكل النساء رأس الحربة في معركة المدافعين عن المياه ضد خط أنابيب داكوتا في الولايات المتحدة. وفي بيرو، ساندت النساء ماكسيما أكونا Máxima Acuña [12] في معركتها الناجحة ضد عملاق التنقيب الأمريكي (شركة نيومونت). في شمال الهند، تناضل نساء الجاروالي[13] لمنع بناء ثلاثة سدود هيدروليكية. في كل أنحاء العالم، تقود النساء نضالات ضخمة ضد خصخصة المياه والبذور، وللحفاظ على التنوع البيولوجي والزراعة المستدامة. في كل هذه الحالات، تقدم النساء نماذج لأشكال جديدة ومتكاملة من النضال تتحدى ميل التيار السائد ضمن المدافعين عن البيئة لتصوير الدفاع عن «الطبيعة» والرفاهية المادية للمجتمعات البشرية وكأنهما متناقضان. ومن خلال رفضها لفصل القضايا البيئية عن القضايا المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي، تمثل هذه الحركات التي تقودها النساء بديلًا مناهضًا لهيمنة الشركات ومناهضًا للرأسمالية في مواجهة المشروعات «الرأسمالية الخضراء» التي لا تفعل شيئًا لإيقاف الاحتباس الحراري لكنها تثري المضاربين في

12- ماكسيما أكونا: من مواليد 1970. هي فلاحة وناشطة بيئة من بيرو. خاضت معركة قضائية شهيرة ضد شركة نيومونت الأمريكية للتنقيب حيث استطاعت أن تستعيد أرضها بعد نضال استمر سنوات. (المترجم)

13- جاروالي Garhwali جماعة عرقية يصل تعدادها إلى نحو ثلاثة ملايين نسمة تنتشر في مناطق شمال الهند وتتكلم لغة مستقلة تسمى الجاروالية. (المترجم)

«تراخيص الانبعاثات» و«الخدمات البيئية» و«معادلات الكربون» و«المشتقات البيئية». وعلى النقيض من مشروعات «التمويل الأخضر» التي تحول الطبيعة لمستنقع من التجريد الكمي، تركز نضالات النساء على العالم الحقيقي الذي تترابط فيه قضايا العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمعات البشرية واستدامة البيئة الطبيعية.

إن تحرر النساء والحفاظ على الكوكب من الكارثة البيئية المحدقة به يسيران معًا ومع تجاوز الرأسمالية نفسها.

الأطروحة العاشرة

الرأسمالية متعارضة مع الديمقراطية الحقيقية والسلام.. إجابتنا تتمثل في الأممية النسوية

أزمة اليوم سياسية أيضًا، فالدول التي كانت تدعي سابقًا أنها ديمقراطية تفشل باستمرار في مواجهة المشاكل الملحة، ناهيك عن حلها لصالح الناس، فهي مشلولة بسبب الجمود السياسي ومتعثرة بسبب تدخلات المالية العالمية. معظم هذه الدول تتراخى بخصوص التغير المناخي والإصلاح المالي، بل أحيانًا تسد الطريق أمام الحلول. أصبحت الحكومات أسيرة لمصالح الشركات الكبرى وضعيفة بسبب الديون، ومن ثم أصبح رعاياها يعتبرونها خَدمًا مطيعين لرأس المال يرقصون على أنغام البنوك المركزية والمستثمرين العالميين وعمالقة تكنولوجيا المعلومات والشركات الكبرى في مجال الطاقة وأغنياء الحرب. ليس غريبًا إذًا أن جموع الناس في مختلف أنحاء العالم يئِسَت من الأحزاب والسياسيين التقليديين الذين روجوا للنيوليبرالية بما في ذلك يسار الوسط.

إن الأزمة السياسية متجذرة في البنية المؤسسية للمجتمع الرأسمالي. فهذا النظام يفصل ما هو «سياسي» عما هو

«اقتصادي»، ويفصل بين «العنف الشرعي» الذي تمارسه الدولة عن «القهر الصامت» الذي تمارسه السوق. ويؤدي هذا إلى اعتبار مساحات واسعة من الحياة الديمقراطية خارج نطاق الحكم الديمقراطي وتسليمها إلى السيطرة المباشرة للشركات. ومن ثم، بسبب بنية الرأسمالية نفسها تحرمنا مع الوقت من قدرتنا على أن نقرر بشكل جماعي ما الذي نريد أن ننتجه وبأي مقدار وعلى أي أسس ومن خلال أي نوع من العلاقات الاجتماعية؟ وهي أيضًا تسلبنا القدرة على تحديد كيفية استخدام الفائض الاجتماعي الذي ننتجه بشكل جمعي، وكيف ستكون علاقتنا بالطبيعة والأجيال القادمة، وكيف سننظم العمل الخاص بإعادة الإنتاج الاجتماعي، وعلاقته بالإنتاج. باختصار، الرأسمالية مناقضة للديمقراطية بشكل جوهري.

في الوقت نفسه، تخلق الرأسمالية بالضرورة جغرافيا عالمية إمبريالية. فهذا النظام يسمح لدول الشمال القوية بافتراس الدول الأضعف، وذلك باستخراج القيمة منهم عن طريق أنظمة التجارة غير العادلة تجاههم وسحقهم بالديون، وبتهديدهم بالتدخل العسكري أو بمنع «المساعدات» عنهم. والنتيجة حرمان معظم سكان العالم من الحماية السياسية، ويبدو أن تطلعات آلاف الملايين من البشر في دول الجنوب نحو الديمقراطية لا تستحق حتى أن يتم استيعابها، حيث يمكن ببساطة تجاهلها أو قمعها بوحشية.

كذلك، يسعى رأس المال في كل مكان للاستفادة في اتجاهين في الوقت نفسه. فمن ناحية، يستفيد رأس المال من السلطة العامة فيستخدم الأنظمة القانونية التي تحمي الملكية الخاصة والقوى القمعية التي تكبت المعارضة، وينعم بالبنى التحتية الضرورية للتراكم والهيئات الرقابية المخولة مهمة إدارة الأزمات. ومن ناحية أخرى، النهم للربح يغري بعض أقسام الطبقة الرأسمالية بالتمرد على السلطة العامة التي يعتبروها في مرتبة أدنى من الأسواق ويعملون على إضعافها. وحينما تتفوق هذه المصالح قصيرة الأجل على البقاء في الأجل الطويل، يصبح رأس المال خطرًا على نفسه، فيهدد بتدمير المؤسسات السياسية التي يعتمد بقاؤه عليها.

إن ميل الرأسمالية لإنتاج الأزمات السياسية قائم حتى في أفضل الأوقات، لكنه وصل الآن لمستوى غير مسبوق. فالنظام النيوليبرالي الحالي يستخدم صراحةً القوة العسكرية مع سلاح الديون في استهدافه لأي سلطات عامة أو قوى سياسية يمكن أن تتحداه. يتم هذا على سبيل المثال بإلغاء نتائج الانتخابات والاستفتاءات التي ترفض سياسات التقشف كما حدث في اليونان 2015، أو بمنع من يُحتمَل أن يفعلوا هذا كما حدث في البرازيل في 2017-2018. وفي مختلف أنحاء العالم، كانت المصالح الرأسمالية الكبرى (شركات إنتاج الأغذية أو الأدوية أو النفط أو السلاح الكبرى) داعمة باستمرار للسلطوية والقمع والانقلابات العسكرية والحروب الاستعمارية. إن هذا النظام الاجتماعي

يكشف باستمرار عن كونه غير متوافق مع الديمقراطية، وهو ما يدحض بشكل مباشر ادعاءات أنصاره.

مرةً أخري، النساء هن الضحايا الأساسيون للأزمة السياسية الحالية للرأسمالية، وهن أيضًا الفاعلون الأساسيون في النضال من أجل حلٍّ تحرري لهذه الأزمة. ولكن بالنسبة لنا، لا يتمثل الحل فقط في وضع المزيد من النساء في قلاع السلطة المشيدة. فلأننا تعرضنا للإقصاء من المجال العام لوقت طويل، كان علينا أن نقاتل بضراوة لتسمع أصواتنا في مواضيع مثل التحرش والاعتداء الجنسي كان يتم تجاهلها سابقًا باعتبارها أمورًا «خاصة». ولكن –للأسف– مطالبنا غالبًا ما يستولي عليها «التقدميون» الذين يقدمونها بلغة مناسبة لرأس المال؛ فيدعوننا أن نتوحد مع السياسيات ونصوت لهن حتى لو كنَّ غير مُرضيات بالنسبة لنا، ويطلبون منا الاحتفاء بوصولهن للمناصب القيادية وكأنه أمر داعم لتحررنا. لكن ليس هناك من شيء «نسوي» في نساء الطبقة الحاكمة اللاتي يقمن بأعمال قذرة مثل قصف البلدان الأخرى ودعم أنظمة الفصل العنصري، ودعم التدخلات الاستعمارية باسم التدخل الإنساني مع البقاء صامتين بخصوص أعمال الإبادة التي ترتكبها حكوماتهن، ونهب البشر العزل من خلال التكيف الهيكلي وفرض الديون وسياسات التقشف.

الحقيقة أن النساء هن أول ضحايا الاحتلال الاستعماري والحرب في مختلف أنحاء العالم. فيواجهن التحرش الممنهج

والاغتصاب لأهداف سياسية والاستعباد، وفي الوقت نفسه يتحملن قتل وتشويه أحبائهن وتدمير البنية التحتية التي تساعدهن على رعاية أنفسهن وأسرهن في المقام الأول. نتضامن مع هؤلاء النساء وليس مع دعاة الحروب اللاتي يرتدين تنورات واللاتي يطالبن بالتحرر الجنسي والنوعي لعشيرتهن فقط. وللموظفين النافذين في الدولة والمديرين الماليين –رجالًا ونساءً– الذين يبررون تجارة الحرب بادعاء تحرير النساء السود والسمراوات، نقول: ليس باسمنا.

الأطروحة الحادية عشرة

نسوية الـ99% تدعو لتحالف كل الحركات الجذرية في نضال مشترك ضد الرأسمالية

لا تعمل النسويات اللاتي يستهدفن الـ99% بمعزل عن حركات المقاومة والتمرد الأخرى. إننا لا نفصل أنفسنا عن المعارك ضد التغير المناخي أو الاستغلال في أماكن العمل، ولا ننعزل عن النضالات ضد العنصرية المؤسسية ونهب الثروات. فهذه النضالات تخصنا، وهي جزء لا يتجزأ من النضال لتفكيك الرأسمالية، ومن دونها لا يمكن أن ينتهي القهر الجنسي والقهر على أساس النوع. الهدف واضح: النسوية من أجل الـ99% يجب أن تتحالف مع الحركات الأخرى المناهضة للرأسمالية في مختلف أنحاء العالم، أي مع المدافعين عن البيئة والمناهضين للعنصرية والإمبريالية وحركات المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين وأحرار الجنس وكل من هم غير نمطيين من ناحية الميول والهويات الجنسية والنقابات العمالية. **وقبل كل شيء، يجب أن نتحالف مع التيارات اليسارية المناهضة للرأسمالية في تلك الحركات التي تنتصر أيضًا للـ99%.**

هذا المسار يضعنا في مواجهة مباشرة مع كلا الخيارين

السياسيين الرئيسين اللذين يقدمهما رأس المال اليوم. فنحن لا نرفض فقط الشعبوية الرجعية، وإنما نرفض أيضًا النيوليبرالية التقدمية. وفي الواقع، ننوي بناء حركتنا بشق كلا التحالفين. في حالة النيوليبرالية التقدمية، نسعى لفصل الكتلة الكبرى من نساء الطبقة العاملة والمهاجرين والملونين عن التسويات النافذات في الشركات الكبرى ومواقع الحكم والمناهضين للعنصرية والعداء للمثلية من منطلق الجدارة وعملاء الرأسمالية الخضراء الذين سرقوا همومهم وقدموها بلغة صديقة لرأس المال. وبالنسبة للشعبوية الرجعية، نسعى لفصل مجتمعات الطبقة العاملة عن القوى التي تروج للعسكرة والعداء للأجانب والوطنية الإثنية التي تقدم نفسها باعتبارها من المدافعين عن «الرجل العادي» بينما يدعمون سرًّا حكم القلة الثرية. استراتيجيتنا هي أن نكسب تأييد الأقسام العمالية من كلا الكتلتين السياسيتين المناصرتين لرأس المال. وبهذه الطريقة، نسعى لبناء قوة مناهضة للرأسمالية تكون كبيرة وقوية بما يكفي لتغيير المجتمع.

النضال فرصة ومدرسة، فهو قادر على تغيير من يشاركون فيه، حيث يتحدى تصوراتنا السابقة عن أنفسنا ويغير رؤيتنا للعالم. ويمكن أن يعمق فهمنا للقمع الذي نتعرض له وأسبابه ومن المستفيدين منه وما يجب فعله للتغلب عليه. علاوة على ذلك، يمكنه أن يحفزنا لإعادة تفسير مصالحنا وإعادة تشكيل آمالنا وتوسيع تصوراتنا عما هو ممكن. وأخيرًا، خبرة النضال يمكن أيضًا أن تدفعنا لإعادة تقييم حلفائنا وأعدائنا. ويمكنها أن

توسع دائرة التضامن بين المضطهدين وجعل عدائنا لقامعينا أكثر حدة.

الكلمة المفتاحية هنا هي «يمكن». فكل شيء يعتمد على قدرتنا على تطوير منظور لا يحتفي باختلافاتنا ولا يطمسها بوحشية. في مقابل أيديولوجيات التنوع الرائجة، أشكال القمع المختلفة التي نعاني منها لا تشكل مجموعة ناقصة أو وليدة الصدفة. فكلها تنبع من نفس النظام الاجتماعي وتستند إليه، رغم أن كلًّا منها له أشكاله وسماته الخاصة. وحين نسمي هذا النظام بالرأسمالية، ونتحالف لمحاربته، يمكننا أن نتغلب على الانقسامات التي زرعها رأس المال بيننا: انقسامات الثقافة والعرق والإثنية والقدرات والجنسانية والنوع.

لكن علينا أن نفهم الرأسمالية بشكل سليم. فعلى العكس من التصورات التقليدية الضيقة، العمل الصناعي المأجور ليس هو مجمل الطبقة العاملة، واستغلاله ليس ذروة الهيمنة الرأسمالية، والإصرار على أولويته لا يقوي التضامن الطبقي بل يضعفه. في الواقع، أفضل سبيل لتحقيق التضامن الطبقي هو الاعتراف المتبادل بالاختلافات الهامة في ما بيننا: أوضاعنا البنيوية المتمايزة وخبراتنا ومعاناتنا، واحتياجاتنا ورغباتنا ومطالبنا المحددة، والأشكال التنظيمية المختلفة التي يمكننا أن نستخدمها لتحقيق هذه المطالب والرغبات. وبهذه الطريقة، تسعى نسوية الـ99% للتغلب على التناقضات الشائعة والبالية بين سياسات

الهوية والسياسات الطبقية.

وبرفضنا للإطار الصفري الذي تضعه الرأسمالية لنا، تهدف النسوية من أجل الـ99% لتوحيد الحركات الحالية والمستقبلية في تمرد عالمي واسع النطاق؛ مسلحين برؤية نسوية ومناهضة للعنصرية وللرأسمالية في الوقت نفسه، نتعهد بلعب دور كبير في رسم مستقبلنا.

خاتمة

البدء من المنتصف

كتابة مانيفستو نسوي مهمة شاقة. فمن يحاول كتابته اليوم سيتعلم مما تركه ماركس وإنجلز، وسيجد نفسه متأثرًا بهما رغمًا عنه أيضًا. البيان أو المانيفستو الشيوعي الذي كتباه عام 1848 بدأ بجملة شهيرة: «شبح ينتاب أوربا». كان الشبح بالطبع هو الشيوعية، ذلك المشروع الثوري الذي اعتبره الاثنان ذروة نضالات الطبقة العاملة، والتي كان ينظر لها على أنها في تقدم مستمر؛ فقد كانت تتوحد وتأخذ الطابع الأممي وتتغير لتصبح قوة عالمية تاريخية ستقضي على الرأسمالية في النهاية، ومعها تقضي على كل أشكال الاستغلال والهيمنة والاغتراب.

لقد كان هذا السلف ملهمًا بشدة، لا سيّما أنه يحدد الرأسمالية بحق باعتبارها الأساس الجوهري للقهر في المجتمع الحديث. لكن البيان الشيوعي عقّد مهمتنا، ليس فقط لأنه تحفة أدبية ومن ثم يصعب تقليده، وإنما لأن 2018 ليست 1848. صحيح أننا نعيش اليوم في عالم ممتلئ بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية الهائلة، والتي نفهمها نحن أيضًا بوصفها أزمات رأسمالية. لكن عالم اليوم معَوْلم أكثر من عالم ماركس وإنجلز، والاضطرابات

التي تحدث فيه ليست مقتصرة على أوربا. نواجه نحن أيضًا صراعات حول الأمة والعرق / الإثنية والدين، بالإضافة إلى الطبقة. لكن عالمنا يتضمن أيضًا محاور سياسية لم تكن معروفة لهما كالجنسانية والإعاقة والبيئة، والنضالات المتعلقة بالنوع أصبحت متسعة ومكثفة بشكل لم يكن ليتخيله ماركس وإنجلز. يواجهنا اليوم مشهد سياسي مفتت وشديد التنوع، ومن ثم ليس سهلًا أن نتخيل وجود قوة ثورية أممية موحدة.

ولأننا جئنا متأخرين عن ماركس وإنجلز، فإننا أكثر إدراكًا منهما للأخطاء التي يمكن أن تقع فيها الحركات التحررية. الذاكرة التاريخية التي ورثناها تتضمن انحطاط الثورة البلشفية إلى دولة ستالينية استبدادية، واستسلام الاشتراكية الديمقراطية في أوربا للقومية والحرب، وبروز الأنظمة السلطوية التي قامت في أعقاب النضال ضد الاستعمار في مختلف أنحاء الجنوب. ما يهمنا بشكل خاص استعادة الحركات التحررية المعاصرة التي أصبحت متحالفة مع القوى السياسية التي عززت النيوليبرالية، وأصبحت تبرر لها وتقدم لها الأعذار. هذه الخبرة الأخيرة كانت مؤلمة للنسويات اليساريات، فقد شاهدنا التيارات الليبرالية السائدة في حركتنا تختزل قضيتنا في ترقي أقلية من النساء.

وبالطبع يساهم هذا التاريخ في تشكيل توقعاتنا بشكل مختلف عن ماركس وإنجلز. فقد كانا يكتبان في حقبة كانت الرأسمالية فيها لا تزال صغيرة نسبيًّا، أما نحن فنواجه نظامًا خبيثًا عجوزًا

متمرسًا في القهر والاستقطاب، والمشهد السياسي اليوم يمتلئ بالفخاخ. وكما شرحنا في هذا المانيفستو، أكثر تلك الفخاخ خطورة بالنسبة للنسويات هو التفكير أن خياراتنا السياسية تقتصر على اثنين فقط: من ناحية، النسخة «التقدمية» من النيوليبرالية التي تنشر نسخة نخبوية وشركاتية من النسوية لوضع قشرة تحررية على أجندة متوحشة أوليجاركية. ومن ناحية أخرى، نسخة رجعية من النيوليبرالية تدفع بأجندة شبيهة تخدم مصالح الأثرياء بوسائل أخرى، حيث توظف الخطابات الذكورية والعنصرية لتحسين صورتها «الشعبوية». هاتان القوتان ليستا متماثلتين بالطبع، لكنّ كلًا منهما عدو لدود للنسوية التحررية بشكل أصيل والمنحازة للأغلبية. علاوة على ذلك، كل منهما مفيد للآخر. فالنيوليبرالية التقدمية خلقت الظروف اللازمة لصعود الشعبوية الرجعية، والآن تقدم نفسها باعتبارها البديل الجاهز للشعبوية الرجعية.

هذا المانيفستو يجسد رفضنا للانحياز لأحد الطرفين في هذه المعركة. وقد كتبنا هذا المانيفستو لنضع بديلًا لكلا الخيارين رافضين أن يتم اقتصار خياراتنا على استراتيجيتين مختلفتين لإدارة الأزمة الرأسمالية. إننا ملتزمات بحل الأزمة الحالية وليس إدارتها فقط، ولهذا سعينا لتوضيح بعض الإمكانيات التحررية الكامنة التي تخفيها الاصطفافات الحالية وجعلها عملية. وإصرارنا على فض تحالف النسوية الليبرالية المريح مع رأس المال المالي جعلنا نطرح نسوية أخرى... نسوية من أجل

الـ99%.

بدأنا العمل على هذا المشروع بعد أن عملنا معًا على الإضرابات النسائية في الولايات المتحدة عام 2017. قبل ذلك، كتبت كل منا وحدها عن العلاقة بين الرأسمالية والقمع على أساس النوع. كانت تشينزيا أروتزا قد حللت العلاقة المشحونة بين النسوية والاشتراكية تاريخيًّا ونظريًّا أيضًا. وتثي باتانتشاريا نظَّرت لتبعات إعادة الإنتاج الاجتماعي على مفاهيم الطبقة والصراع الطبقي. أما نانسي فريزر فطورت تصورات واسعة للرأسمالية والأزمة الرأسمالية، والتي تشكل أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي أحد روافدها.

على الرغم من اختلاف المناطق التي تركز عليها كل منا، اجتمعنا لكتابة هذا المانيفستو لأننا نتفق في فهم الوضع القائم. بالنسبة لثلاثتنا، تمثل اللحظة الحالية مرحلة حاسمة في تاريخ النسوية والرأسمالية، وهي مرحلة تتطلب تدخلًا وتجعله ممكنًا أيضًا. في هذا السياق، كان قرار كتابة هذا المانيفستو مرتبطًا بهدف سياسي؛ فقد سعينا للقيام بعملية إنقاذ وتصحيح للمسار متمثلة في إعادة توجيه النضالات النسوية في عصر يتسم بالارتباك السياسي.

إعادة تصور الرأسمالية وأزمتها

إن الوضع الذي يتناوله هذا المانيفستو يجب فهمه على أنه أزمة، لكننا لا نقصد بهذه الكلمة المعنى العام الواضح لكون الأمور في حال سيئ. فرغم أن الكوارث والمعاناة الحالية مرعبة، ما يبرر استخدامنا لمصطلح «أزمة» شيء أكبر من تلك المعاناة، وهو أن الأضرار العديدة التي تحدث لنا اليوم ليست منفصلة عن بعضها ولا وليدة الصدفة. بل تنبع من النظام المجتمعي الذي يكمن وراءها جميعًا، وهو نظام لا يولدها بالصدفة وإنما كمسألة ضرورية بموجب الديناميكيات المشكلة له نفسها.

يُسمي هذا المانيفستو ذلك النظام الاجتماعي باسمه «الرأسمالية»، ويصف الأزمة الحالية بأنها أزمة رأسمالية. كنسويات، ندرك أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، بل شيء أكبر من هذا. ندرك أنها نظام اجتماعي مؤسسي يتضمن أيضًا الممارسات والعلاقات «غير الاقتصادية» التي تحافظ على الاقتصاد الرسمي. فخلف المؤسسات الرسمية للرأسمالية (العمل المأجور والإنتاج والتبادل والتمويل) تكمن دعائم ضرورية وشروط تجعلها ممكنة ومنها الأسر والمجتمعات المحلية والطبيعة والدول الإقليمية والمنظمات السياسية والمجتمع

المدني، وقبل كل هذا مقدار هائل وأشكال عديدة من العمل غير المدفوع المنتزع من القائمين به، والذي يتضمن الكثير من أعمال إعادة الإنتاج الاجتماعي التي ما زالت تقوم بها النساء ودون مقابل في معظم الأحوال، فهذه أيضًا عناصر مؤسسة للمجتمع ومواقع للنضال داخله.

من هذا الفهم الشامل للرأسمالية، تنبع رؤية هذا المانيفستو الواسعة للأزمة الرأسمالية. ودون أن ننكر ميلها الأصيل لتوليد انهيارات في السوق وحالات إفلاس وبطالة واسعة كل فترة، ندرك أن الرأسمالية تتضمن أيضًا ميولًا للتأزم وتناقضات أخرى «غير اقتصادية». فهي تتضمن على سبيل المثال تناقضًا بيئيًا، ألا وهو ميل أصيل لاختزال الطبيعة إلى صنبور يدر الطاقة والمواد الخام من ناحية، و«حوض» لكب المخلفات من ناحية أخرى. وفي كلتا الحالتين، يستولي رأس المال على البيئة بالمجان ولا يعمل على تجديدها. نتيجةً لهذا، تميل المجتمعات الرأسمالية بنيويًا إلى تهديد البيئة الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات وتدمير الأنظمة البيئية التي تحافظ على الحياة.

بالمثل، هذا التشكيل الاجتماعي يتضمن تناقضًا سياسيًا، ألا وهو التناقض بين الميل الأصيل إلى تضييق المجال السياسي وتحويل أمور جوهرية تخص حياة وموت البشر إلى الأسواق محولةً مؤسسات الدولة التي يُفترض أن تخدم العامة إلى خدم لرأس المال. وبالتالي، تميل الرأسمالية لأسباب هيكلية لإحباط

التطلعات الديمقراطية، وإفراغ الحقوق من مضمونها وإضعاف السلطات العامة وتوليد القمع الوحشي والحروب التي لا تنتهي وأزمات الحكم.

وأخيرًا، يتضمن المجتمع الرأسمالي تناقضًا متعلقًا بإعادة الإنتاج الاجتماعي، ألا وهو الميل للحصول على أكبر قدر ممكن من أعمال إعادة الإنتاج بالمجان لصالح رأس المال دون أي اهتمام بتجديده. ونتيجةً لهذا، تؤدي بشكل دوري لبروز «أزمات في الرعاية» ترهق النساء وتدمر الأسر وتضغط على الطاقات الاجتماعية لدرجة الانفجار.

بعبارات أخرى، الأزمة الرأسمالية في هذا المانيفستو ليست اقتصادية فقط، بل هي أزمة تخص البيئة والسياسة وإعادة الإنتاج الاجتماعي. لكن في كل الأحوال الجذر واحد، ألا وهو الميل الأصيل لدى رأس المال للاستغلال المجاني للشروط التي لا يمكنه أن يعيش دونها والتي هي أساسيات لا يريد أن يدفع ثمن إعادة إنتاجها. هذه الشروط تتضمن قدرة الغلاف الجوي على امتصاص انبعاثات الكربون وقدرة الدولة على الدفاع عن الملكية وقمع التمردات وحماية الأموال والأمر المركزي بالنسبة لنا كنسويات ألا وهو العمل غير مدفوع الأجر المتمثل في تكوين البشر والحفاظ عليهم. فمن دون هذه الأمور، لا يستطيع رأس المال أن يستغل العمال أو ينجح في مراكمة الأرباح. لكن، رغم أنه لا يستطيع الحياة دون تلك الشروط المسبقة، فإن منطقه

نفسه يدفعه للتنصل منها. فلو تم إجباره على دفع التكلفة الكاملة للاستفادة من البيئة والسلطة العامة وإعادة الإنتاج الاجتماعي، فإن أرباحه ستتضاءل حتى تختفي. ومن ثم، الأفضل أن يدمر متطلبات وجود النظام نفسه عن تعريض التراكم للخطر!

وبالتالي، من الفرضيات التي ينطلق منها هذا المانيفستو أن الرأسمالية تتضمن عدة تناقضات أكبر من التي تنبع من اقتصادها الرسمي وتتجاوزها. في الأوقات «العادية»، تبقى ميول النظام للتأزم كامنة بدرجة ما فلا تؤثر «إلا» على المجموعات المغلوبة على أمرها التي يمكن التخلص منها. لكن هذه الأيام ليست أوقاتًا عادية. فاليوم، كل تناقضات الرأسمالية وصلت لنقطة الغليان. فلا أحد تقريبًا -باستثناء الـ1%- يستطيع الفرار من آثار التفكك السياسي والتدهور الاقتصادي واستنزاف الإنتاج الاجتماعي. والتغير المناخي يهدد بالطبع بتدمير الحياة على هذا الكوكب تمامًا.

وهناك إدراك متزايد أيضًا لأن هذه التطورات الكارثية متداخلة بشكل عميق حتى إنه لا يمكن معالجتها بمعزل عن بعضها.

ما هو إعادة الإنتاج الاجتماعي؟

يتناول هذا المانيفستو كل أوجه الأزمة الرأسمالية الحالية، لكننا مهتمات بشكل خاص بالجانب المتعلق بإعادة الإنتاج الاجتماعي المرتبط بنيويًّا بالتفاوت على أساس النوع. إذًا، دعونا نفهم بشكل أعمق: ما هو إعادة الإنتاج الاجتماعي بالضبط؟

لنتناول حالة «لو»، وهي أم تايوانية لا نعرف عنها سوى هذا الاسم. رفعت قضية في 2017 ضد ابنها مطالبة بالتعويض عن الوقت والمال الذي أنفقته في تربيته. ربت «لو» ولديها بمفردها حتى التحقا بكلية طب الأسنان. وفي المقابل، توقعت منهما أن يرعياها عندما تكبر في السن. وعندما خذلها أحد الولدين، رفعت تلك القضية عليه. وفي حكم غير مسبوق، أمرت المحكمة العليا بتايوان الابن أن يدفع لأمه مبلغ 967 ألف دولار أمريكي مقابل تكاليف «تربيته».

توضح قضية «لو» ثلاث سمات جوهرية للحياة في ظل الرأسمالية. أولًا: تكشف القضية عن مسألة إنسانية عامة تفضل الرأسمالية تجاهلها أو تحاول إخفاءها، ألا وهي أن ولادة ورعاية البشر والحفاظ عليهم تتطلب مقدارًا هائلًا من الوقت والموارد. ثانيًا: تؤكد القضية أن أغلب العمل المطلوب لتنشئة البشر

ورعايتهم ما زالت تقوم به النساء. وأخيرًا: تبين أن المعتاد في المجتمعات الرأسمالية أن هذا العمل لا يدفع مقابله أي مقابل رغم الاعتماد عليه.

قضية لو تدفعنا للتفكير في مسألة رابعة لها أهمية مركزية في هذا المانيفستو، وهي أن المجتمع الرأسمالي يتكون من ضرورتين متضافرتين لكنهما متعارضتين. الأولى هي حاجة النظام للحفاظ على نفسه من خلال عملية صنع الأرباح الاستثنائية، والثانية هي حاجة البشر للحفاظ على أنفسهم من خلال عمليات نطلق عليها صنع البشر. ويشير تعبير «إعادة الإنتاج الاجتماعي» إلى الضرورة الثانية. وتتضمن الأنشطة التي تحافظ على البشر باعتبارهم كائنات اجتماعية لا تحتاج للنوم والأكل فقط وإنما أيضًا تربية أطفالهم ورعاية أسرهم والحفاظ على مجتمعاتهم، وفي الوقت نفسه السعي وراء آمالهم للمستقبل.

أنشطة صنع البشر تلك تحدث بأشكال مختلفة في كل المجتمعات. ولكن في المجتمعات الرأسمالية، عليها أن تخدم سيدًا آخر، ألا وهو رأس المال الذي يتطلب أن تنتج أنشطة إعادة الإنتاج الاجتماعي «قوة العمل» وتجددها. إن رأس المال يصر على تأمين إمدادات كافية من هذه «السلعة الخاصة» بأقل تكلفة ممكنة، فيلقي بعبء العمل اللازم لإعادة الإنتاج الاجتماعي على النساء والمجتمعات والدول مع تحويله للأشكال التي تلائم سعيه لتعظيم الأرباح. وهناك فروع مختلفة من النظرية النسوية –منها

النسوية الماركسية والنسوية الاشتراكية ونظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي– حللت التناقضات بين الميل لصنع الأرباح والميل لصنع البشر في المجتمعات الرأسمالية، كاشفين عن نزوع رأس المال الأصيل لاستخدام الثاني لخدمة احتياجات الأول.

يعرف من قرأ كتاب (رأس المال) لماركس الاستغلال، وهو الظلم الذي يلحقه رأس المال بالعمال المأجورين. في هذا السياق، يحصل العمال على ما يكفي لتغطية نفقاتهم، رغم أنهم ينتجن في الواقع ما يزيد على قيمة تلك الأجور. بإيجاز، يطلب منا رؤساؤنا أن نعمل لساعات أطول من اللازم لكي نعيد إنتاج أنفسنا وأسرنا والبنية التحتية لمجتمعاتنا. ويستولون على الفائض الذي ننتجه في صورة أرباح نيابة عن الملاك والمساهمين.

لا يرفض منظرو إعادة الإنتاج الاجتماعي هذه الصورة بقدر ما ينبهون لعدم اكتمالها. ومثل النسويات الماركسيات والاشتراكيات، نطرح بعض الأسئلة المزعجة: ماذا فعلت العاملة قبل الحضور للعمل؟ مَن قام بطهي الغداء لها وترتيب سريرها وتخفيف كربها حتى تتمكن من العودة لعملها الشاق يومًا بعد يوم؟ هل قام شخص آخر بكل هذا العمل أم قامت به بنفسها؟ ليس لنفسها فقط وإنما لأفراد الأسرة الآخرين أيضًا.

تكشف هذه الأسئلة الحقيقة التي تحاول الرأسمالية إخفاءها؛ العمل مدفوع الأجر لصنع الأرباح لا يمكن أن يوجد دون العمل غير مدفوع الأجر (في معظم الأحوال) لصنع البشر. ومن ثم،

مؤسسة العمل مدفوع الأجر الرأسمالية تخفي شيئًا أكبر من فائض القيمة. وتخفي أيضًا علامات ولادتها التي هي شرط وجودها. المؤسسات والعمليات الاجتماعية الضرورية لكلا النوعين من الإنتاج (إنتاج البشر وإنتاج الأرباح) متمايزة تحليليًا لكنّ كلًا منها أساسية لقيام الأخرى.

علاوة على ذلك، الفصل بينهما في ذاته من صنع المجتمع الرأسمالي. كما قلنا سابقًا، صنع البشر كان موجودًا دائمًا، وكان مرتبطًا دائمًا بالنساء، ولكن المجتمعات السابقة لم تكن تعرف التقسيم الحاد بين «الإنتاج الاقتصادي» وإعادة الإنتاج الاجتماعي. فقط مع ظهور الرأسمالية انفصل هذان الجانبان للوجود الاجتماعي عن بعضهما. انتقل الإنتاج للمصانع والمناجم والمكاتب، تم اعتباره «اقتصاديًا» وصار يتم دفع مقابله بأجور نقدية. وإعادة الإنتاج أُلقي على كاهل «الأسرة» حيث تم تأنيثه وإضفاء الطابع العاطفي عليه باعتباره «رعاية» وليس «عملًا» ويتم بدافع «الحب» وليس المال. أو هذا ما قيل لنا. في الواقع، لم تعهد المجتمعات الرأسمالية أبدًا بإعادة الإنتاج الاجتماعي للأسر بشكل حصري، بل وضعت بعضًا منه في الأحياء والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة والمجتمع المدني، وسلعت بعض هذه الأعمال وإن كان بمستويات أقل كثيرًا مما هو موجود الآن بالطبع.

ولكن، الفصل بين صنع الأرباح وصنع البشر يشير إلى توتر

متأصل في قلب المجتمع الرأسمالي. فبينما يسعى رأس المال لزيادة الأرباح، يسعى أبناء الطبقة العاملة لأن يعيشوا حياة كريمة وذات معنى ككائنات اجتماعية. وهذان الهدفان لا يمكن التوفيق بينهما، فحصة رأس المال من التراكم لا يمكن أن تزداد إلا على حساب نصيبنا في الحياة في المجتمع. فالممارسات الاجتماعية التي تثري حياتنا في المنزل والخدمات الاجتماعية التي تدعم حياتنا خارجه تهدد باستمرار بتقليص الأرباح. ومن ثم، الدافع المالي لتقليل هذه التكاليف والدافع الأيديولوجي لتقويض هذه الجهود أمور متوطنة في النظام بأكمله.

إذا كانت قصة الرأسمالية هي قصة هزيمة عملية صنع الأرباح لعملية صنع البشر، لكان بمقدور هذا النظام أن يعلن انتصاره عن حق. لكن تاريخ الرأسمالية شكّله أيضًا النضال من أجل حياة كريمة وذات معنى. وليست صدفة أن النضالات من أجل تحسين الأجور كثيرًا ما كان يشار إليها بنضالات «الخبز والزبد». لكن من الخطأ أن نحصر تلك القضايا في المطالب المتعلقة بمكان العمل فقط كما كانت تفعل الحركات العمالية في معظم الأحوال. فقد أغفلوا العلاقة العاصفة المتقلبة بين الأجور والحياة في نظام قرر فيه رأس المال أن الأجور هي الوسيلة الوحيدة للحياة. العمال لا يناضلون من أجل الأجور، وإنما يناضلون من أجل الأجور لأنهم يريدون الخبز والزبد. الرغبة في العيش هي المُحدِّد وليس

النتيجة. لذلك، فالنضالات المتعلقة بالطعام والسكن والمياه والرعاية الصحية والتعليم لا يتم التعبير عنها في صورة التفاوض حول الأجور، أي كمطالب بأجور أعلى في مكان العمل. لنتذكر أن أعظم ثورتين في العصر الحديث –الفرنسية والروسية- بدأتا بمظاهرات خبز قادتها النساء.

الهدف الحقيقي من النضالات المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي هو تثبيت أولوية صنع البشر على صنع الأرباح؛ فهي لم تكن أبدًا متعلقة بالخبز فقط. ولهذا السبب، نسوية الـ99% تجسد وتعزز النضال من أجل الخبز والورود.

أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي

في الوضع الذي يحلله المانيفستو، تشكل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي موقع أزمة كبرى. و سبب ذلك كما طرحنا هو أن الرأسمالية تتعامل مع إعادة الإنتاج الاجتماعي بشكل متناقض. فمن ناحية، لا يمكن للنظام أن يعمل دون هذا النشاط، ومن ناحية أخرى يتنصل من تكاليف الأخير ويعطي له قيمة اقتصادية ضئيلة أو لا يعطي له أي قيمة اقتصادية على الإطلاق. ما يعنيه هذا أن الطاقات المتوفرة للعمل في إعادة الإنتاج الاجتماعي تُعامَل وكأنها مسألة بديهية وكأنها هدايا مجانية ومتاحة بلا حدود لا تحتاج أي اهتمام أو تجديد. حين يتم التفكير في الأمر يُفترَض أن الطاقات اللازمة لإنتاج العمال والحفاظ على العلاقات الاجتماعية التي يعتمد عليها الإنتاج الاقتصادي والمجتمع بشكل عام ستكون كافية بشكل لانهائي. في الواقع، طاقات إعادة الإنتاج ليست لانهائية، ويمكن أن يتم الضغط عليها حتى تصل لحافة الانهيار. فحين يسحب مجتمع ما الدعم العام لعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي ويجند المسؤولين الأساسيين عن القيام بها في ساعات طويلة ومنهكة من العمل ضعيف الأجر، فإنه يستنفذ الطاقات الاجتماعية التي يعتمد عليها.

هذا بالضبط وضعنا اليوم. فالشكل الحالي النيوليبرالي من الرأسمالية يستنفذ بشكل منهجي طاقاتنا الفردية والجماعية لإعادة إنتاج البشر والحفاظ على الروابط الاجتماعية. للوهلة الأولى، يبدو هذا النظام وكأنه يزيل التقسيم الأساسي في الرأسمالية بين العمل الإنتاجي والعمل الإنجابي. فبترسيخ النموذج الجديد للأسرة التي يعولها اثنان، جندت النيوليبرالية أعدادًا ضخمة من النساء للعمل مدفوع الأجر في كل أنحاء العالم. لكن هذا النموذج خادع، فنظام العمل الذي يحاول شرعنته لا يمكن اعتباره محررًا للنساء على الإطلاق. فما يقدم باعتباره تحريرًا للنساء هو في الواقع نظام للاستغلال والسلب المكثف. وهو في الوقت نفسه مولد لأزمة حادة في إعادة الإنتاج الاجتماعي.

صحيح أن شريحة ضيقة من النساء قد حققن بعض المكاسب من النيوليبرالية بدخولهن مهنًا مرموقة والدرجات الأدنى في إدارات الشركات، وإن كان وفقًا لشروط أقل من المتاحة للرجال في نفس طبقتهن. لكن ما ينتظر الأغلبية الساحقة شيء آخر، ألا وهو العمل بأجر زهيد وفي ظروف سيئة في الورش غير الرسمية ومناطق تجهيز الصادرات وأعمال البناء والتشييد في المدن الكبرى والزراعة التجارية وقطاع الخدمات، حيث تقدم النساء الفقيرات والملونات والمهاجرات الوجبات السريعة أو يبعن المنتجات الرخيصة في المراكز التجارية أو ينظفن المكاتب وغرف الفنادق والمنازل أو ينظفن أواني البول والبراز في المستشفيات ودور الحضانة أو يقمن برعاية أسر شريحة

اجتماعية أعلى غالبًا على حساب أسرهن وأحيانًا بعيدًا عنها.

بعض هذه الأعمال تُسلِّع أعمال إعادة الإنتاج التي كانت تتم سابقًا دون أجر. لكن لو كان تأثير هذا التسليع أن يشوش التقسيم التاريخي بين الإنتاج وإعادة الإنتاج في الرأسمالية، فمن المؤكد بنفس القدر أن هذه النتيجة لا تحرر النساء. بل على العكس، كلنا تقريبًا ما زلنا مطالبين بالعمل في «مناوبة ثانية» رغم أن الكثير من وقتنا وجهدنا يستحوذ عليه رأس المال. وبالتأكيد، القسم الأكبر من عمل النساء مدفوع الأجر ليس مُحرِّرًا على الإطلاق. فهذا العمل زهيد الأجر وظروفه سيئة ولا يوفر حقوقًا عمالية واستحقاقات اجتماعية، ولا يوفر الاستقلالية أو تحقيق الذات أو الفرصة لاكتساب المهارات وممارساتها. بالعكس، ما يوفره هذا العمل هو التعرض للإساءة والتحرش.

وعلى نفس القدر من الأهمية، الأجور التي نكسبها في هذا النظام غالبًا ما تكون غير كافية لتغطية أنشطة إعادة الإنتاج الخاصة بنا ناهيك عن تلك الخاصة بأسرنا. بالتأكيد من المفيد أن يحصل فرد آخر في الأسرة على أجر، لكن للأسف حتى دخل الشخصين لا يكون كافيًا في معظم الأحوال. نتيجة لهذا، يضطر الكثيرون منا للعمل في أكثر من وظيفة بسيطة والسفر لمسافات طويلة باستخدام وسائل مواصلات مكلفة ومتدهورة وغير آمنة. بالمقارنة مع فترة ما بعد الحرب، عدد ساعات العمل مدفوع الأجر في الأسرة ارتفع لمستويات غير مسبوقة، ويعني هذا أن

الوقت المتاح لرعاية أنفسنا والاهتمام بالأسرة والأصدقاء والعناية ببيوتنا ومجتمعاتنا قد انخفض كثيرًا.

إن الرأسمالية النيوليبرالية بعيدة كل البعد عن تدشين مرحلة اليوتوبيا النسوية، فهي في الواقع تعمم الاستغلال. فالنساء أصبحن الآن –مثل الرجال– مجبرات على بيع قوة عملهن بالقطعة وبمقابل زهيد لكي يعشن. وهذا ليس كل شيء؛ فالاستغلال اليوم مقترن بالتجريد من الملكية، وبرفض دفع تكاليف إعادة إنتاج قوته العاملة نفسها (التي يجري تأنيثها باطراد)، لم يعد رأس المال مكتفيًا بالاستيلاء على فائض القيمة الذي ينتجه العمال فوق حد الكفاف الخاص بهم فقط. بالإضافة لذلك، يحفر رأس المال حاليًا في أجساد وعقول وأسر من يستغلهم ولا يستخرج منهم الطاقات الفائضة فقط وإنما أيضًا الطاقات التي يحتاجونها للتجديد، وأثناء تنقيبه في إعادة الإنتاج الاجتماعي كمصدر إضافي للربح لا يترك شيئًا.

يستمر اعتداء رأس المال على إعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال تقليص الخدمات الاجتماعية العامة. في المرحلة الديمقراطية الاجتماعية السابقة (أو التي كانت تديرها الدولة) من التطور الرأسمالي، فازت الطبقات العاملة في الدول الغنية ببعض التنازلات من رأس المال في صورة دعم حكومي لإعادة الإنتاج الاجتماعي مثل المعاشات وإعانات البطالة وإعانات رعاية الأطفال والتعليم العام المجاني والتأمين الصحي. لكن النتيجة

لم تكن عصرًا ذهبيًا. فالمكتسبات التي حصل عليها العمال الذين من الإثنية الغالبة في المركز الرأسمالي استندت إلى افتراض أن النساء معولات من دخل الأسرة والإقصاء من الضمان الاجتماعي على أسس عرقية وإثنية واستحقاق الدعم الحكومي بناء على معايير تقصي المثليين والعابرين جنسيًا والنهب الإمبريالي المستمر في العالم «الثالث». وعلى الرغم من ذلك، وفرت هذه التنازلات حماية جزئية للبعض من نزوع رأس المال الدائم لافتراس إعادة الإنتاج الاجتماعي.

أما الرأسمالية النيوليبرالية المالية فهي حيوان مختلف تمامًا. فبدلًا من تمكين الدول من الحفاظ على استقرار عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال النفقات العامة، تسمح لرأس المال المالي بضبط الدول والشعوب بما يحقق المصالح الفورية للمستثمرين. وسلاحها المختار في هذا هو الديون. يتغذى رأس المال المالي على الديون السيادية التي يستخدمها لمنع أي شكل من الخدمات الديمقراطية الاجتماعية ولو بسيط، فيجبر الدول على تحرير اقتصاداتها وفتح أسواقها وفرض التقشف على السكان المغلوبين على أمرهم. وفي الوقت نفسه، تنشر الديون الاستهلاكية (من الرهون العقارية إلى بطاقات الائتمان والمنح الدراسية، ومن القروض النقدية إلى الائتمان متناهي الصغر)، وتستخدم الديون الاستهلاكية في ضبط الفلاحين والعمال وإذلالهم في الوظائف والأراضي التي يعملون فيها، وضمان أن يستمروا في شراء بذور النباتات المعدلة وراثيًا والسلع

الاستهلاكية الرخيصة بمستويات أعلى كثيرًا من التي تسمح بها أجورهم الزهيدة. بكلا الطريقتين، يزيد النظام من حدة التناقض الداخلي في الرأسمالية بين ضرورة التراكم ومتطلبات إعادة الإنتاج الاجتماعي. وبينما تطالب بزيادة ساعات العمل وتقليص الخدمات العامة، تلقي بأعمال الرعاية على كاهل الأسر والمجتمعات المحلية مع تقليل قدرتهم على القيام بها.

والنتيجة هرولة مجنونة –وخاصة من قبل النساء– لحشر مسؤوليات إعادة الإنتاج الاجتماعي في الفجوات الموجودة في حياتهم التي يطلب رأس المال تكريسها أساسًا لمراكمته. ويعني هذا بالأساس إلقاء أعمال الرعاية على الآخرين الأقل امتيازًا. والنتيجة تشكيل «سلاسل الرعاية العالمية» فمن يمتلكون الموارد اللازمة يوظفون نساءً أفقر (غالبًا من المهاجرات و/أو الجماعات العرقية المهمشة) لتنظيف منازلهن ورعاية أطفالهن وكبار السن بينما يعملون في وظائفهم المجزية. لكن بالطبع يؤدي هذا إلى صعوبة قيام العاملات في مجال الرعاية اللاتي يتقاضين أجورًا زهيدة بمسؤولياتهن المنزلية والأسرية ومن ثم يحولونها إلى نساء أخريات أفقر منهن، وهؤلاء بدورهن يقمن بالشيء نفسه وهكذا لمدى أبعد فأبعد.

هذا السيناريو متسق مع الاستراتيجيات المكرسة للتمييز على أساس النوع التي تتبناها دول ما بعد الاستقلال المثقلة بالديون التي خضعت للتكيف الهيكلي. ففي سعيها وراء العملة الصعبة،

بعض هذه الدول شجعت هجرة النساء للعمل مدفوع الأجر في أعمال الرعاية بالخارج للحصول على التحويلات، بينما استقبلت غيرها استثمارات أجنبية مباشرة عن طريق إنشاء مناطق تجهيز مناطق الصادرات والتي غالبًا ما تكون في صناعات (مثل المنسوجات وتجميع الأجهزة الإلكترونية) تفضل تشغيل عاملات بأجور منخفضة يتعرضن بعد ذلك للكثير من العنف الجنسي والعمالي. في كلتا الحالتين، تتعرض طاقات إعادة الإنتاج الاجتماعي للضغط الشديد. وبدلًا من سد فجوة الرعاية القائمة، الأثر النهائي لهذا الوضع هو إزاحتها من الأسر الأغنى للأفقر ومن الشمال للجنوب. والمحصلة النهائية لكل ذلك تنظيم جديد مزدوج للإنتاج الاجتماعي مُسلّع لمن يستطيعون دفع ثمنه ومخصخص لمن لا يستطيعون، حيث يقدم بعض من هم في الفئة الثانية أعمال الرعاية للفئة الأولى مقابل أجر (منخفض).

كل هذا يساهم في تفاقم ما يسميه البعض «أزمة الرعاية». لكن هذا التعبير قد يكون مضللًا. فكما طرحنا في هذا المانيفستو هذه الأزمة بنيوية، أي جزء لا يتجزأ من الأزمة العامة للرأسمالية المعاصرة. وبالنظر لحدة هذه الأخيرة، لا عجب أن النضالات المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي تفجرت على مدار السنوات الماضية. تركز النسويات في دول الشمال على ما يطلقن عليه «التوازن بين الأسرة والعمل». لكن النضالات المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي أكبر كثيرًا، فهي تتضمن الحركات المجتمعية التقاعدية المعنية بالسكن والرعاية الصحية والأمن الغذائي والأجر

الأساسي غير المشروط والنضالات من أجل حقوق المهاجرين وعمال المنازل والموظفين العموميين والحملات الهادفة لتنظيم عمال الخدمات الاجتماعية في مراكز رعاية الطفل والمستشفيات ودور الرعاية الهادفة للربح والنضالات المطالبة بخدمات عامة مثل دور رعاية الأطفال والمسنين وتقليل أسبوع العمل وإجازات الوضع ورعاية الطفل مدفوعة الأجر بسخاء.

هذه المطالب مجتمعة تعادل مطلبًا واحدًا بإعادة تنظيم شامل للعلاقة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج باتجاه ترتيبات اجتماعية تعطي حيوات الناس وروابطهم الاجتماعية أولوية عن الإنتاج الهادف للربح، وعالمًا يجتمع فيه كل الناس –بغض النظر عن نوعهم وجنسيتهم وجنسانيتهم ولونهم– بين أنشطة إعادة الإنتاج والعمل الآمن ذي الأجر الجيد والمتحرر من التحرش.

سياسة النسوية من أجل الـ99 % .

التحليل السابق مفيد للنقطة السياسية الجوهرية في هذا المانيفستو: يجب على النسوية أن تكون على مستوى الأزمة الحالية. وكما قلنا سابقًا، هذه أزمة يمكن للرأسمالية في أفضل الأحوال أن تزيحها لكنها لا تستطيع حلها. فأي حل حقيقي يتطلب على الأقل شكلًا جديدًا تمامًا للتنظيم الاجتماعي.

بالطبع، لا يقدم هذا المانيفستو المحددات الدقيقة لهذا البديل الذي يجب أن ينشأ في سياق النضال لخلقه، لكن بعض الأمور أصبحت واضحة بالفعل. فعلى العكس من النسوية الليبرالية، لا يمكن القضاء على التحيز على أساس الجنس بتبني منهج تكافؤ الفرص في الهيمنة، ولا بالإصلاح القانوني كما تطرح الليبرالية العادية. وبنفس المنطق، وعلى خلاف التصورات التقليدية للاشتراكية، التركيز الحصري على استغلال العمل المأجور لا يمكن أن يحرر النساء، بل لا يستطيع تحرير الناس عمومًا بغض النظر عن النوع. من الضروري أيضًا مواجهة استخدام رأس المال للعمل غير مدفوع الأجر في إعادة الإنتاج والمرتبط بالاستغلال في كل الأحوال. ما نحتاج إليه حقًا هو التغلب على الرابطة الصلبة في هذا النظام بين الإنتاج وإعادة الإنتاج، وربطه

بين عملية صنع الأرباح وعملية صنع البشر وإخضاع الثانية للأولى. ويعني هذا إلغاء النظام الأكبر الذي يخلق تلك العلاقة الاعتمادية بينهما.

يعتبر هذا المانيفستو النسوية الليبرالية عقبة رئيسة أمام هذا المشروع التحرري. فتيار النسوية الليبرالية هذا حقق هيمنته الحالية عن طريق الاستمرار بعد التيارات النسوية الجذرية التي كانت قائمة في فترة سابقة بل وقلب ما طرحته. برزت النسوية الجذرية في سبعينيات القرن العشرين في خضم نضالات مناهضة للاستعمار ضد الحرب والعنصرية والرأسمالية. كانت تلك النسوية تشترك مع هذه النضالات في روحها الثورية، ومن ثم كانت متشككة في الأساس البنيوي للنظام القائم بأكمله، لكن عندما هبط التوجه الجذري لتلك الحقبة، برزت وهيمنت نسوية مجردة من أي تطلعات ثورية أو طوباوية... نسوية عكست وتبنت الثقافة السياسية الليبرالية السائدة.

النسوية الليبرالية ليست وحدها بالطبع، فقد استمرت تيارات نسوية مناضلة مناهضة للعنصرية والرأسمالية في التواجد، فأنتجت النسويات السود تحليلات ثاقبة للتقاطع بين الاستغلال الطبقي والعنصرية والقمع على أساس النوع. وكشفت نظريات الكوير المادية الأحدث الارتباطات الهامة بين الرأسمالية والتشيؤ القمعي للهويات الجنسية. حافظت المجموعات المناضلة على عملها القاعدي اليومي الصعب، وحاليًا تمر النسوية الماركسية

أن الطبقة العاملة هي «الطبقة العامة». ما كان ماركس يقصده بذلك هو أن سعي هذه الطبقة للقضاء على استغلالها والسيطرة عليها يجعلها تتحدى أيضًا النظام الاجتماعي الذي يقهر الأغلبية الساحقة من سكان العام، ومن ثم الانتصار للبشرية كلها. لكن ما لم يفهمه أتباع ماركس تمامًا هو أن الطبقة العاملة والإنسانية نفسها غير متمايزة وليست كيانًا متجانسًا، وأن العمومية لا يمكن أن تتحقق بتجاهل الاختلافات الداخلية فيها. ما زلنا ندفع ثمن هذه السقطات السياسية والفكرية حتى اليوم. وبينما يحتفي النيوليبراليون بـ«التنوع» بهدف تجميل وحشية رأس المال، ما زالت أقسام كبيرة من اليسار تتبنى الصيغة القديمة التي تعتبر أن ما يوحدنا عبارة عن مفهوم مجرد وموحد للطبقة وأن النسوية ومناهضة العنصرية تقسمنا.

لكن ما أصبح جليًّا اليوم هو أن تصوير العامل المناضل كذكر أبيض لم يعد مناسبًا للعصر. وفي الحقيقة، لم يكن هذا دقيقًا في أي وقت. وكما طرحنا في هذا المانيفستو، الطبقة العاملة العالمية اليوم تتضمن أيضًا آلاف الملايين من النساء والمهاجرين والملونين. ولا تناضل في مكان العمل فقط، وإنما نضالها يدور حول قضايا إعادة الإنتاج الاجتماعي أيضًا، من الاحتجاجات المتعلقة بالغذاء التي كانت مركزية في الثورات العربية، إلى الحركات المناهضة للإحلال الطبقي للأحياء السكنية التي احتلت ميدان تقسيم في إسطنبول، إلى النضالات ضد سياسات التقشف ودفاعًا عن إعادة الإنتاج الاجتماعي التي قامت بها حركة

الساخطين Indignados في إسبانيا.

يرفض هذا المانيفستو كلا المنظورين: المنظور اليساري الاختزالي للطبقة العاملة الذي يعتبر الطبقة العاملة تجريدًا فارغًا متجانسًا، والمنظور النيوليبرالي التقدمي الذي يحتفي بالتنوع كهدف في ذاته. وبدلًا منهما، طرحنا منظورًا عموميًّا يستمد شكله ومضمونه من تعددية النضالات القادمة من أسفل. بكل تأكيد، الاختلافات والتفاوتات والتراتبيات المتأصلة في العلاقات الاجتماعية الرأسمالية تؤدي لتضاربات في المصالح في ما بين المقهورين والمستغَلين. وانتشار النضالات الجزئية لن يؤدي في ذاته إلى ولادة التحالفات الواسعة القوية اللازمة لتغيير المجتمع. ولكن هذه التحالفات ستكون مستحيلة تمامًا إن فشلنا في أخذ اختلافاتنا على محمل الجد. لا ينبغي علينا أن نحاول طمس هذه الاختلافات أو التقليل من أهميتها، بل إن هذا المانيفستو يدعو إلى محاربة استخدام الرأسمالية لاختلافاتنا كسلاح ضدنا. النسوية من أجل الـ99% تجسد هذه الرؤية للشمول والعمومية باعتبارها وضعًا يتشكل باستمرار وينفتح على التحولات والجدل باستمرار ويؤسس نفسه من جديد من خلال التضامن.

النسوية من أجل الـ99% نسوية معادية للرأسمالية لا تقنع بما هو قائم... نسوية لا ترضى بالتكافؤ حتى نحصل على المساواة، ولا ترضى بالحقوق القانونية حتى نحصل على العدالة، ولا ترضى بالديمقراطية حتى تكون الحرية الفردية للجميع.

المؤلفات

نانسي فريزر:

منظّرة نسوية أمريكية وأحد أبرز الأصوات في النظرية النسوية حاليًا. تعمل أستاذة للفلسفة والعلوم السياسية في The New School for Social Research في مدينة نيويورك. تحمل فريزر أربع درجات دكتوراة في تخصصات مختلفة من العلوم الاجتماعية، وحصلت في عام 2010 على جائزة ألفريد شولتز في الفلسفة الاجتماعية المقدمة من جمعية الفلاسفة الأمريكيين، والتي انتخبت فريزر رئيسة لها فيما بعد. تركز نانسي فريزر في عملها على موضوعات مختلفة مثل نظرية العدالة وسياسات الهوية.

تشينزيا أروتزا:

أستاذة مشاركة للفلسفة في The New School for Social Research. حصلت على درجة الدكتوراة من جامعة روما الثانية، واستكملت دراسات ما بعد الدكتوراة في جامعتي فريبورج (سويسرا) وبون (ألمانيا).

تركز في عملها علي النظرية السياسية والنوع والنظرية النسوية .تُعتبَر تشينزيا أحد أبرز منظمي إضراب اليوم العالمي للنساء في الولايات المتحدة، وهي أيضًا من محرري مجلة ڤيوبوينت Viewpoint.

تثي باتاتشاريا:

مؤرخة نسوية. تعمل مديرة قسم الدراسات العالمية بجامعة بورديو في الولايات المتحدة الأمريكية. تُعتبَر أحد أبرز منظمي إضراب اليوم العالمي للنساء، وهي من محرري مجلة إنترناشيونال سوشيالست ريڤيو International Socialist Review. تركز تثي في عملها على دراسة تاريخ مجتمعات الجنوب.

اعتبرته مجلة "فوج" واحدًا من أهم الكتب المنتظرة في عام 2019

أصبح التفكير في نسوية ثورية ممكنًا اليوم لأن مصداقية النخب السياسية التقليدية تنهار في كل أنحاء العالم.

London Review of Books

"لقد تعاونت الكاتبات الثلاث بنجاح في كتابة هذا المانيفستو، والذي يعد دليلًا عمليًّا كافيًا للحركة النسوية العالمية".

Socialism Today

"يعبر كتاب نسوية من أجل الـ99% عن رؤية متكاملة لحركة نسوية عالمية لا تقف منعزلة عن نضالات بقية المضطهدين في المجتمع، بل عن حركة تسعى للتحالف مع جميع من هم ضد الظلم من أجل الحفاظ على ما تبقّى من هذا المجتمع".

Red Pepper

"دراسة شافية للنسوية التقاطعية والاشتراكية والتي تعطي مصالح الأغلبية أولوية على مصالح القلة".

Jezebel

Cover design by: Alaa Elnewehy

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

ISBN 978-977-821-136-8